IUGJEPS
Vol 29, No 3, 2021, pp 352 -393

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2020-06-25)، تاريخ قبول النشر (2020-08-18)

الأحاديث التي أيَّدَ الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني انتقادَها على الصحيحين -جمعا ودراسة-

اسم الباحث: د. أحمد حسن "محمد حبوب" سعد *

1 اسم الجامعة والبلد: خريج الجامعة الأردنية/أصول الدين/الحديث النبوي -الاردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: habbobasd@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.3/2021/14

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على أحاديث انتُقِدت على الصحيحين، كان الحافظ قد أوردها – في الفصل الثامن من هدي الساري– وذكر أن الإجابة عنها فيه: تكلف وتعسف، أو أن الجواب عنها غير منتهض! فبالتالي قام الحافظ بتأييد هذه الانتقادات!.

وقد شعر الباحث بأهمية هذا الموضوع ودقته وخطورته وعمقه؛ فقام بانتقاء هذه الأحاديث، وجمعها ودراستها – من عدة محاور– ومحاولة الإجابة عنها.

وكانت هذه المحاولة – في الدفاع والإجابة– انطلاقا من: قواعد علم الحديث وقرائنه وعلومه وفنونه ورسومه، والصناعة المنهجية والحديثية لصاحبَي الصحيح – في صحيحهما– وبخاصة الإمام البخاري، والقواعد التي كان يستعملها الحافظ ابن حجر في دفاعه عن الأحاديث الأخرى – التي انتقدت على الصحيحين–.

وقد خرج الباحث بعدة أجوبة عن هذه الانتقادات–ولله الحمد والمنة–.

ووقف الباحث على عدة نتائج وضعها في الخاتمة.

الأحاديث، أيّد، ابن حجر، انتقادها

The hadiths that Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani supported their criticism of the two Sahihs- Collect and study -

Abstract:

This research highlights hadiths criticized as authentic Al-Hafiz had mentioned it – in the eighth chapter of Al-Sari's guidance – and He stated that the answer to it is: it costs and is arbitrary, or that the answer to it is not expired! Consequently, Al-Hafiz supported these criticisms!

The researcher felt the importance of this topic, its accuracy, seriousness and depth. He extracted these hadiths, collected them and studied them – from several axes – and tried to answer them.

This attempt was – in defense and answer – starting from: the rules of hadith science and its leads, sciences, arts, and drawings, and the systematic and modern industry of Sahih Sahih – in their Sahih – especially Imam Al-Bukhari, and the rules that Hafiz Ibn Hajar was using in his defense of other hadiths – which were criticized for The right ones.

The researcher came up with several answers to these criticisms – praise be to God.

The researcher reviewed several results and put them in the conclusion.

Keywords Endorse, Ibn Hajar, Criticize her

المقدمة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ما هي هذه الأحاديث؟
2. ما وجه انتقاد الحفاظ عليها؟
3. هل من الممكن الإجابة عن هذه الأحاديث؟
4. هل -فعلا- الإجابة عن هذه الأحاديث فيه تكلف وتعسف أو الجواب عنها غير منتهض؟
5. ما وجه إخراج الشيخين لهذه الأحاديث وكيف تعاملوا مع هذه الأحاديث؟
6. ما أهمية الصناعة المنهجية والحديثية لصاحبَي الصحيح -في صحيحهما- في الإجابة عن هذه الأحاديث؟
7. ما هو سبب الاختلاف بين الشيخين وبين من انتقدهم؟

أهمية البحث:

لا شك أن لهذا البحث أهمية كبيرة، وتتمثل بالنقاط التالية:

1. يبين ما هي الأحاديث التي انتُقِدت على الصحيحين، وأيّد الحافظ الانتقادَ عليها.
2. يظهر وجه انتقاد الحفاظ على هذه الأحاديث.
3. يبرز إمكانية الإجابة عنها، وأن الإجابة عنها منتهضة.
4. يبين وجه إخراج الشيخين لهذه الأحاديث وكيفية تعاملهم معها.
5. يبرز -بوضوح- أهمية مراعاة الصنعة المنهجية والحديثية -في الصحيحين- في الإجابة عما انتقد عليهما.
6. يسلط الضوء على سبب الاختلاف بين الشيخين وبين من انتقدهم.

أهداف البحث:

هذا البحث له أهداف مهمة -غاية-، ومنها:

1. بيان الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين وأيد الحافظُ انتقادَها.
2. إظهار وجه انتقاد العلماء النقاد على هذه الأحاديث.
3. إبراز الإمكانية في الجواب عن هذه الأحاديث، وأن الجواب عنها منتهض.
4. بيان وجه إخراج الشيخين لهذه الأحاديث وكيفية تعاملهم معها.
5. إبراز أهمية الصنعة المنهجية والحديثية -في الصحيحين- في الإجابة عما انتقد عليهما.
6. إظهار سبب الاختلاف بين الشيخين وبين من انتقدهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تناولت هذا الموضوع -بالتحديد-.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أنْ استخدم المناهج التالية:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء جميع أحاديث -الفصل الثامن من هدي الساري-وقد قمت باستقرائها كاملة -حديثا حديثا-، ونظرت في أجوبة الحافظ ابن حجر عليها، واستخلصت الأحاديث التي تتعلق بالبحث. وكان هذا الاستقراء مرتين لذلك كله. ولله الحمد والمنة.

2- المنهج التحليلي: فبعدَ استقراء هذه الأحاديث كلها قمتُ بتحليلها، وإظهار جه الانتقاد الموجه لها، وتحليل موقف الحافظ ابن حجر منه.

3- المنهج النقدي: وذلك بنقد الانتقادات الموجهة لهذه الاحاديث، ومناقشتها، ودراستها من عدة محاور.

4- المنهج الاستنباطي: وذلك باستنباط الفوائد، والنتائج، والقواعد، والأسباب التي أدت لهذا الاختلاف، وأهمية الصناعة المنهجية والحديثية لصاحبَي الصحيح - في الصحيح- وغيرها من الأمور والفوائد.

خطة البحث:

قسَّمت البحث بعد المقدمة إلى تمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.

وهي على النحو التالي:

التمهيد.

المبحث الأول: تمييز "عطاء". (وفيه خمسة مطالب):

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد.

المطلب الثاني:وجه الانتقاد وتحليله.

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها.

المطلب الرابع: موقف العلماء من الانتقاد.

المطلب الخامس: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه.

المبحث الثاني: الاختلاف الكثير في حديث"ابن كعب بن مالك-رضي الله عنه-" . (وفيه أربعة مطالب)

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد.

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله.

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها.

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه.

المبحث الثالث: التصريح بالتحديث في حديث الأوزاعي. (وفيه أربعة مطالب):

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد.

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله.

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها.

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه.

المبحث الرابع: التفريق بين المتلاعنين

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد.

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله.

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها.

المطلب الرابع: موقف العلماء من الانتقاد.

المطلب الخامس: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه.

المبحث الخامس: التحويل في رواية "شعيب عن الزهري"

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد.

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله.

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها.

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه.

التمهيد:

انتقد بعض العلماء الفحول عددا يسيرا من أحاديث الصحيحين، وكان انتقادهم مبنيا على الصناعة الحديثية ورسمها، ولم يكن مبنيا على عدم قبول أذواقهم أو عقولهم لهذه الأحاديث!

وبالطرف المقابل فقد برز عدد من أهل العلم ممن علا كعبه في هذا الفن؛ للدفاع والذبّ عن هذه الأحاديث المنتقدة، وكان من أبرز هؤلاء العلماء والفرسان: الحافظ ابن حجر العسقلاني-رحمه الله وجميع علماء المسلمين-؛ فقد أبدع هذا العالم في الدفاع عن هذه الأحاديث المنتقدة، بل وعقد لها فصلا كاملا-وهو الفصل الثامن من هدي الساري- ليبين الأمر ويوضحه -تأصيلا وتطبيقا-؛ فقد كان فصلا حافلا مليئا بالعلم التأصيلي(النظري) والتطبيقي العملي.

وكان رد الحافظ -رحمه الله- فيه تجرد علمي كبير، وإعمال للصناعة النقدية التي شَرِبَها من تأصيلات النقاد وتطبيقاتهم.

وأثناء قراءتي لهذا الفصل الحافل وجدت بعض الأحاديث التي أيّد الحافظُ فيها المنتقدين للصحيحين! أو كان جوابه عنها فيه ضعف أو عدم انتهاض! -وأرجو ألا يتعجل القارئ في استنكار هذه العبارة فهي عبارة الحافظ نفسه-، ولأهمية هذه المقدمة، وعظيم خطرها؛ فإني نقلت أهمَّ ما جاء فيها، وجعلته تمهيدا لهذا البحث.

ومن أهمّ ماجاء فيها:

1. ذَكَر الحافظ أن هذه الأحاديث المنتقدة- وهي الأحرف اليسيرة- لم تدخل ضمن التلقي بالإجماع لأحاديث الصحيحين.
2. أجاب الحافظ عما انتقد على الصحيحين بجوابين:

1. مجمل.
2. مفصل.

أما الجواب (المجمل): فصاحبا الصحيح متقدمان في فنّ الحديث وعلومه، ومعرفة صحيحه ومعلوله، وقد التزما ألاَّ يخرجا في صحيحهما إلا: **ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة -عندهما-**؛ فإذا تعارض قول غيرهما من العلماء مع قولهما أو أحدهما؛ فعندها نقدم قول صاحبَي الصحيح لتقدمهما في هذا الفنّ.

وأما الجواب (المفصل)؛ فقد قسّم الحافظ الانتقادات على هذه الأحاديث إلى ستة أقسام، ووجّه الإجابة عليها:

القسم الأول : ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

وهذه لها صورتان:

الصورة الأولى: أن يخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، ويعلّها الناقدُ بالطريق الناقصة.

قال الحافظ: " فهو تعليل مردود... لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة؛ فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح."[1]

الصورة الثانية: أن يخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، ويعلّها الناقدُ بالطريق المزيدة.

وقد ذكر الحافظ أن هذا الانتقاد يتضمن دعوى الانقطاع فيما صحّحَه المؤلف. وعليه؛ " فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا، أو صرح بالسماع -إن كان مدلسا - من طريق أخرى؛ فإن وُجِد ذلك: اندفع الاعتراض بذلك. وإن لم يوجد، وكان الانقطاع فيه ظاهرا؛ فمحصّل الجواب عن صاحبِ الصحيح: " أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حفّته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع."[2]

وقد ذكر الحافظ أمرا لعله يُعَدُّ من التنبيهات، وهو أنه: "ربما علل بعض النقاد أحاديث ادُّعِي فيها الانقطاع؛ لكونها غير مسموعة -كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة- وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك: دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده."[3]

القسم الثاني : ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

وهذه لها جوابان:

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 347/1)
2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 347/1)
3 المصدر السابق (ج347/1)

الجواب الأول: " إن أمكن الجمع؛ بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين -جميعا-؛ فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد."1

الجواب الثاني: "وإن أمتنع؛ بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد؛ فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها."2

وبَعْدَ ذِكْره لهذين الجوابين قال -عن هذا القسم كله-: " فالتعليل بجميع ذلك -من أجل مجرد الاختلاف-: غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف؛ فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله. والله أعلم."3

قلت: وهذه القاعدة من أنفع القواعد التي سطّرها الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى- وينبغي مراعاتها بضوابطها أيضا. وليس هذا موطن بسط هذه الضوابط.

القسم الثالث: ما تفرّد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها.

وقد أجاب الحافظ عن هذا التعليل بقوله: " فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم! إلا إن وضَح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته؛ فما كان من هذا القسم فهو مؤثر."4

قلت: وفي هذا الكلام دليل واضح وقوي أن تقسيم (زيادة الثقة) إلى: منافية، وغير منافية، لم يدخل من علم أصول الفقه، وإنما تأصيله وتطبيقه كان من صنيع صاحبَي الصحيح والنقاد الفحول.

القسم الرابع : ما تفرّد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

قال الحافظ: "وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين...وتبيين أن كلا منهما قد توبع."5

القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

قال الحافظ: " فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا ومنه ما لا يؤثر."6

القسم السادس : ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

قال الحافظ: " فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح."7

1 المصدر نفسه (ج347/1)
2 المصدر نفسه (ج347/1)
3 المصدر نفسه (ج347/1)
4 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 347/1)
5 المصدر السابق (ج347/1)
6 المصدر نفسه (ج348/1)
7 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج348/1)

قلت: فهذا هو جواب الحافظ – التفصيلي- عن هذه الانتقادات، وقد قال الحافظ -بعد ذكره لهذه الأجوبة التفصيلية-: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حرّرتُها وحقّقتُها وقسّمتُها وفصّلتُها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب – بحمد الله- إلا النادر."1

3. ذَكَر الحافظ أن هناك أحاديثا كان الجواب عنها فيه: تعسف وتكلف، أو كان الجواب عنها غير منتهض! -وهي يسيرة-: قال الحافظ: " فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض!"2

وقال: "واليسير منه في الجواب عنه تعسف."3

4. ختم الحافظ كلامه في هذه المقدمة النفيسة بكلمة بديعة غاية -ولعلها تناسب أن أختم بها هذا التمهيد أيضا-، فقد قال: "وليسا سواء: من يدفع بالصدر؛ فلا يأمن دعوى العصبية. ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية. فلله الحمد."4

المبحث الأول: تمييزُ "عطاء"

المطلب الأول: نصُّ الحديث المُنتَقد:

قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء: عن ابن عباس، " كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين: كانوا مشركي أهل حرب، يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد، لا يقاتلهم ولا يقاتلونه، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فهما حران، ولهما ما للمهاجرين – ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد – وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا، وردت أثمانهم5"

المطلب الثاني: وجْهُ الانتقاد وتحليله:

انتقد أبو مسعود الدمشقي هذا الحديث أو هذا الإسناد-ولعله أول من فعل ذلك- فجميع من انتقد البخاري إنما اعتمد على انتقاد الدمشقي، وهو انتقاد قوي وله حجته ووجهه، وقد نقل الحافظ ابن حجر انتقاد أو تعقب الدمشقي، ونقل أيضا متابعة أو موافقة أبي علي الغساني له؛ فقال الحافظ ابن حجر:

" قَالَ أَبُو عَليّ الغساني: قَالَ البُخَارِيّ: حَدثَنَا إِبْرَاهِيم بن مُوسَى حَدثَنَا هِشَام هُوَ بن يُوسُف عَن ابن جريج قَالَ قَالَ عَطاء عَن ابن عَبَّاس:" كَانَ الْمُشْركُونَ على منزلتين من النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ." تعقبه أَبُو مَسْعُود الدِّمَشْقِي فَقَالَ: ثَبت هَذَا الحَدِيث،

1 المصدر السابق (ج1/348)
2 المصدر نفسه (ج1/346)
3 المصدر نفسه (ج1/383)
4 المصدر نفسه (ج1/383)
5 البخاري: صحيح البخاري، الطلاق/ نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن، 48/7، رقم الحديث: 5286

وَالَّذِي قبله -يَعْنِي بِهَذَا الْإِسْنَاد، سوى الحَدِيث الْمُتَقَدّم فِي التَّفْسِير- من تَفْسِير ابن جريج عَن عَطاء الخرساني عَن ابن عَبَّاس. وابن جريج لم يسمع التَّفْسِير من عَطاء الخرساني، وَإِنَّمَا أَخذ الْكتاب من ابْنه عُثْمَان وَنظر فِيهِ.

قَالَ أَبُو عَلي1 : وَهَذَا تَنْبِيه بديع من أبي مَسْعُود رَحمَه الله؛ فقد روينَا عَن صَالح بن أَحْمد بن حَنْبَل عَن عَليّ بن الْمَدِينِيّ قَالَ: سَمِعت هِشَام بن يُوسُف يَقُول: قَالَ لي ابن جريج: سَأَلت عَطاء -يَعْنِي: ابن أبي رَبَاح- عَنِ التَّفْسِيرِ مِنَ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَالَ: أعفني من هَذَا. قَالَ هِشَام: فَكَانَ بعدُ إِذا قَالَ عَطاء عَن ابن عَبَّاس قَالَ: الخرساني. قَالَ هِشَام: فكتبنا مَا كتبنَا ثمَّ مللنا -يَعْنِي: كتبنَا أَنه عَطاء الخرساني-. قَالَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ: كتبت أَنا هَذِه الْقِصَّة؛ لِأَن مُحَمَّد بن ثَوْر كَانَ يَجْعَلهَا: عَطاء عَن ابن عَبَّاس؛ فَظن الَّذين حملوها عَنهُ أَنه عَطاء بن أبي رَبَاح. قَالَ عَليّ: وَسَأَلت يحيى الْقطَّان عَن حَدِيث ابن جريج عَن عَطاء الخرساني فَقَالَ: ضَعِيف، فَقلت ليحيى: إِنَّه يَقُول أخبرنَا، قَالَ: لَا شَيْء كُله ضَعِيف إِنَّمَا هُوَ من كتاب دَفعه إِلَيْهِ."2

قلت: فوجه الانتقاد: أن البخاري وَهِم في تمييز عطاء هذا! فهو عطاء الخراساني، بينما ظَنَّه البخاري أنه عطاء ابن أبي رباح؛ وعليه: فالحديث منقطع من طرفين؛ فابن جريج لم يسمع من عطاء الخراساني، وعطاء هذا لم يسمع من ابن عباس -رضي الله عنهما-.

واستدل أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الغساني على هذا بأدلة، منها:

- ثبوت هذا الحديث في تفسير عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني؛ فقد ثبت تعيينه هناك ، بينما هو مهمل في إسناد البخاري، والمميَّز مُقَدَّم على المُهمَل.

- القصة التي ذكرها علي بن المديني عن ابن جريج: أنه سأل عطاء بن أبي رباح عن التفسير من البقرة وآل عمران فاستعفى عطاء، ثم صار ابن جريج يميز عطاء بأنه الخراساني، ثم وقع وَهْمٌ من بعض الرواة؛ فظنوا أنه ابن أبي رباح. وستأتي مناقشة القصة وتحليلها بإذن الله تعالى.

المطلب الثالث: إجابةُ الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها

أجاب الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد في غير موطن في فتح الباري، وكذلك أجاب عنه في بعض كتبه. وسأنقل إجاباته وأحللها، وأذكر محصلتها بإذن الله تعالى -ولعل في بعضها نوع تكرار إلا أنه أضاف فيه مالم يُضِفه في غيره فلذلك سأنقلها كلها- . وسأبدأ بذكر إجابته في الفتح -التي هي من الفصل الثامن من هدى الساري- :

قال الحافظ: " ففِيهِ نوع اتِّصَال؛ وَلذَلِك استجاز ابن جريج أَن يَقُول فِيهِ: أخبرنَا، لَكِن البُخَارِيّ مَا أخرجه إِلَّا على أَنه من رِوَايَة عَطاء بن أبي رَبَاح، وَأما الخرساني فَلَيْسَ من شَرطه؛ لِأَنَّهُ لم يسمع من ابن عَبَّاس، لَكِن لقَائِل أَن يَقُول: هَذَا لَيْسَ بقاطع فِي أَن عَطاء الْمَذْكُور هُوَ الخرساني؛ فَإِن ثبوتهما فِي تَفْسِيره لَا يمْنَع أَن يَكُونَا عِنْد عَطاء بن أبي رَبَاح أَيْضا؛ فَيحْتَمل أَن يكون هَذَانِ الحديثان عَن عَطاء بن أبي رَبَاح وَعَطَاء الخرساني جَمِيعًا وَالله أعلم.

1 انظر الغساني، تقييد المهمل وتمييز المشكل (ج2/702)

2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 1/376)

فَهَذَا جَوَاب إقناعي، وَهَذَا عِنْدِي من الْمَوَاضِع العقيمة عَن الْجَواب السديد، وَلَا بُد للجواد من كبوة. وَالله الْمُسْتَعَان. " 1

وقال: " **وَهَذَا مِمَّا اسْتُعْظِمَ عَلَى الْبُخَارِيّ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ**، لَكِنَّ الَّذِي قَوِيَ عِنْدِي أَنَّ هَذَا الحَدِيث بِخُصُوصِهِ عِنْد ابن جريج عَن عَطاء الخرساني، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ جَمِيعًا. وَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مِنَ التَّحْدِيثِ بِالتَّفْسِيرِ أَنْ لَا يُحَدِّثَ بِهَذَا الحَدِيث فِي بَابٍ آخَرَ مِنَ الْأَبْوَابِ أَوْ فِي الْمُذَاكَرَةِ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَى الْبُخَارِيّ ذَلِكَ مَعَ تَشَدُّدِهِ فِي شَرْطِ الِاتِّصَالِ، وَاعْتِمَادِهِ غَالِبًا فِي الْعِلَلِ عَلَى عَلِيّ بْنِ الْمَدِينِيّ شَيْخِهِ وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ تَخْرِيجِ هَذِهِ النُّسْخَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَوْضِعَيْنِ: هَذَا، وَآخَرَ فِي النِّكَاحِ. وَلَوْ كَانَ خَفِيَ عَلَيْهِ لَاسْتَكْثَرَ مِنْ إِخْرَاجِهَا لِأَنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّهَا عَلَى شَرْطِهِ."2

وقال: " وَحَاصِل الْجَواب: جَوَاز أَن يكون الحَدِيث عِنْد ابن جُرَيْجٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى الْبُخَارِيّ مَعَ تَشَدُّدِهِ فِي شَرْطِ الِاتِّصَالِ، مَعَ كَوْنِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيّ شَيْخُ الْبُخَارِيّ الْمَشْهُورُ بِهِ وَعَلَيْهِ يُعَوَّلُ غَالِبًا فِي هَذَا الْفَنِّ خُصُوصًا عِلَلَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ ضَاقَ مَخْرَجُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيّ، ثُمَّ عَلَى أَبِي نُعَيْمٍ؛ فَلَمْ يُخَرِّجَاهُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيّ نَفْسِهِ."3

وقال: " أورد المؤلف من سياق هذا أن عطاء المذكور في الحديثين: هو الخراساني، وأن الوَهْمَ تَمَّ على البخاري في تخريجهما؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني؛ فيكون الحديثان منقطعين في موضعين. والبخاري أخرجهما لظنه أنه بن أبي رباح. وليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني، بل هو أمر مظنون، ثم أنه ما المانع أن يكون ابن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح –خاصة– في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير؛ فإن ثبوتهما في تفسير عطاء الخرساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح –أيضا– هذا أمر واضح بل هو المتعين، ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال، لا سيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني؛ فالأظهر بل المحقق: أنه كان مُطَّلعا على هذه العلة، ولولا ذلك لأخرج في التفسير جملة من هذه النسخة، ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة، والله أعلم. ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء، وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم: أمر الذي واقع في شهر رمضان بكفارة الظهار. وقال: لا يتابع عليه. ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال: كذب علي عطاء ما حدثته هكذا. ومما يؤيد أن البخاري لم يخرج له شيئا: أن الدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله."4

وقال: "لم يصح أن البخاري أخرج له."5

قلت: فمحصلة جواب ابن حجر وتحليله – من خلال مجموع هذه النقول– هو التالي:

1. ذكَر الحافظ وجه انتقاد العلماء لهذا الحديث، وذكَر العلماء الذين انتقدوا البخاري وأدلتهم في ذلك.

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 376/1)
2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 667/8)
3 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 418/9)
4 ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (ج 214/7)
5 ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب(ص 392)

2. ناقش الحافظ أدلة العلماء المنتقدين، وردّ عليها وحاول الإجابة عنها.
3. رجَّح الحافظ أن عطاء الذي أخرج له البخاري- في الصحيح- هو: عطاء بن أبي رباح .
4. لم يوافق الحافظ على توهيم البخاري في تمييزه لعطاء وأنه الخراساني، ودافع عن ذلك بعدة أدلة وقرائن مختلفة متنوعة.
5. دار جواب الحافظ -فيما نقلت عنه- على: تصحيح الوجهين أو **جواز الروايتين**؛ وأن هذا الحديث بعينه رواه ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وسمعه منه، وكذلك رواه عن عطاء الخراساني بواسطة الكتاب الذي دفعه إليه ابنه. وكان ابن جريج يتوسع في أداة التحمل والأداء فيقول: أخبرنا للمناولة وغيرها.
6. استدل الحافظ على جوابه (صحة الوجهين أو جواز الروايتين) بعدة أدلة وقرائن؛ فمنها:

1. عطاء الخراساني ليس من شرط البخاري؛ فعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، والبخاري متشدد في هذا الشرط فكيف يفوته مثل هذا الأمر؟!
2. عدم وجود مانع من رواية ابن جريج هذا الحديث عن العطاءين وأنه عندهما، وأما ما جاء في القصة التي ذكرها أبو مسعود الدمشقي عن ابن المديني: أن عطاء بن أبي رباح استعفى من ابن جريج من التفسير فلا يلزم منه ألا يحدث بهذا الحديث في أبواب أخرى أو في المذاكرة.
3. لم تَخْفَ على البخاري القصة التي ذكرها ابن المديني؛ فالبخاري يعتمد على ابن المديني في العلل؛ فيبعد أن تفوته هذه القصة، ويبعد أن يَهِم في تمييز عطاء، والذي نبّه على هذه القصة هو شيخه.
4. عدم إكثار البخاري من ذكر هذه النسخة في صحيحه: دليل على عدم خفاء قصة ابن المديني وتنبيهه عليها؛ فلم يخرج لها إلا في موضعين، ولو خفيت عليه لأكثر من الإخراج لها، فظاهرها أنها على شرطه.
5. رواية المستخرجات لها ولو كان فيها علة لما أخرجها أصحاب المستخرجات من طريق البخاري بنفس الاسناد، وقد قال السُّيوطي: « قال شيخ الإسلام [يعني: ابن حجر]: وكلُّ علةٍ أعلَّ بها حديث في أَحَدِ «الصحيحَيْن» جاءت رواية «المُستَخْرَج» سالمةً منها، فهي من فوائده، وذلك كثيرٌ جدًا»(1).
6. أجاب الحافظ في أثناء كلامه عن إشكال ذكره بعض العلماء-ولعله يأتي بسطه بإذن الله تعالى- وهو: هل أخرج البخاري لعطاء الخراساني؟

فأجاب الحافظ بأنه: لا، واستدل على ذلك بأمرين:

7. ذِكْر البخاري لعطاء الخراساني في الضعفاء.
8. من ألّف في رجال البخاري لم يذكروا عطاء الخراساني ضمن رجال البخاري؛ كالدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي.
9. لذلك نبّه في التقريب بقوله عن عطاء الخراساني: لم يصح أن البخاري أخرج له.
10. بعد هذه المناقشات والأدلة والقرائن والمحاولة الفذّة من الحافظ في الإجابة عن الانتقاد والذَّبّ عن البخاري إلا أن الحافظ قال:

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، «تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي» (1/ 123)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

" فَهَذَا جَوَاب إقناعي وَهَذَا عِنْدِي من الْمَوَاضِع العقيمة عَن الْجَواب السديد وَلَا بُد للجواد من كبوة وَالله الْمُسْتَعَان."

المطلب الرابع: موقف العلماء من الانتقاد

اختلف العلماء في تمييز (عطاء) الذي أخرج له البخاري هذا الحديث ، وكانوا على قسمين:

القسم الأول: قالوا: عطاء الذي أخرج له البخاري إنما هو عطاء بن أبي رباح -وما أخرج له البخاري إلا أنه هو- .

القسم الثاني: قالوا: هو عطاء الخراساني وقد وهم البخاري في تمييزه!.

هذا وقد تفرع على هذا الأمر أمرٌ آخر ، وهو : هل أخرج البخاري لعطاء الخراساني أم لا؟

وهذا هو التفصيل:

القسم الأول: العلماء الذين قالوا بأن عطاء هو ابن أبي رباح

وهم: الخطيب البغدادي، وعبد الغني المقدسي، والذهبي، وابن حجر.

أما الخطيب البغدادي: فقد نقل المزيّ في تهذيب الكمال – في ختام ترجمة عطاء الخراساني- قول الخطيب:

" كل حديث يرويه ابن جُرَيْج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس؛ فهو عطاء بن أَبي رباح؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لقيه، وإنما كان يرسل الرواية عنه. وقلَّ حديث يرويه ابن جُرَيْج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه. وأما أحاديث عطاء بن أَبي رباح فأكثرها بل عامتها يقول فيها ابن جُرَيْج: أخبرني عطاء من غير أن ينسبه، والله أعلم."1

وأما عبد الغني المقدسي: فهو ظاهر صنيعه في الكمال في أسماء الرجال – الذي هو أصل التهاذيب-؛ فعند ذكره لترجمة عطاء الخراساني قال: " روى له: مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه."2

ولم يذكر أن البخاري روى له، بخلاف المزّي عندما رمز للخراساني؛ فقد رمز له ب(ع)!

وأما الذهبي فقال: " **قِيْلَ:** إِنَّ الَّذِي فِي تَفْسِيْرِ سُوْرَةِ نُوْحٍ مِنْ (صَحِيْحِ البُخَارِيِّ) هُوَ عَطَاءٌ الخُرَاسَانِيُّ، **وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، بَلْ هُوَ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَعَلَى هَذَا لاَ شَيْءَ لِلْخُرَاسَانِيِّ فِي (صَحِيْحِ البُخَارِيِّ)."3**

وقال: " لكن(خ) روى له حديثين لَمْ ينسبه فيهما؛ من رواية هشام بن يوسف عن ابن جُرَيْج قال: قال عطاء (عن) ابن عباس وكأنه عند البخاري ابن أبي رباح.

وقد قال أبو مسعود الدمشقيُّ فى "الأطراف": هذان الحديثان ثبتا من تفسير ابن جريجٍ، عن عَطاء الخُراساني، عن ابن عباس، وابن جُرَيْج لَمْ يسمع التفسير من عطاء الخُراساني إنما هو كتاب."4

وقال: " **وَقِيلَ:** إِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ نُوحٍ هُوَ عَطَاءٌ هَذَا، وَأَنَا أَرَاهُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ." 5

---

1 المزّي، تهذيب الكمال (ج117/20)

2 عبد الغني المقدسي، الكمال في أسماء الرجال (ج311/7)

3 الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج141/6)

4 الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال (ج365/6)

5 الذهبي، تاريخ الإسلام (ج702/3)

قلت: وهذا ظاهر في اختيار الذهبي أنه عطاء بن أبي رباح، وقد أحسن جدا في طريقة سياقه -في سير أعلام النبلاء- ثم ترجيحه بأنه عطاء بن أبي رباح ، وسأذكر ذلك في المناقشة بإذن الله تعالى.

وقد وقفت على كلام للشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في تعليق له على حديث في المسند، وقد تكلّم على أمر شبيه بما هنا من إشكال -وقد استفاد من كلام الخطيب هذا في ترجيحه أيَّما فائدة- فقال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- : " وأنا أرجح أن عطاء في الإسناد هو "عطاء بن أبي رباح"؛ لأن ابن جُريج عُرِف بالرواية عنه، وكان به مختصاً، لزمه 17 سنة، وعرف بالرواية عنه، وكان يقول: "إذا أنا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت"، فمثل هذا إذا أطلق الرواية: "عن عطاء"، أو "أخبرني عطاء"، من غير بيان؛ فإنما يحمل على شيخه الذي عرف به، وهو "ابن أبي رباح"، وأما روايته عن "عطاء الخراساني" فإنها قليلة، بل هناك شك في سماعه منه، وإن كان متأخراً عن ابن أبي رباح، وقد قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "رأيت في كتاب علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جُريج عن عطاء الخراساني؟، فقال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني؟، قال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه". وعادة الرواة المتقنين المكثرين إذا أطلقوا اسم شيخ لهم بغير بيان، أن يريدوا به الشيخ الذي لزموه وعرفوا بالرواية عنه، فإذا أرادوا غيره بينوا ما يدل على الذي أرادوا."1

وأما الحافظ ابن حجر؛ فقد سبقت النقول عنه في ترجيحه، وتمييزه للراوي بأنه (عطاء بن أبي رباح) بما يغني عن إعادته هنا.

قلت: فهذا مُجْمَل ما وقفت عليه من أقوال العلماء هؤلاء، ومن أقوال من رجح أن عطاء هو: ابن أبي رباح.

<u>أما القسم الثاني الذين قالوا: هو عطاء الخراساني وقد وَهِم البخاري في تمييزه!.</u>

فهم: أبو مسعود الدمشقي، وأبوعلي الغساني، و الإسماعيلي، والحافظ المزيّ، وابن التركماني، والقسطلاني، ود. بشار عواد.

أما أبو مسعود الدمشقي والغساني؛ فقد مضى نقل كلامهما بما يغني عن إعادته هنا.

وأما الإسماعيلي ؛ فقد نقل الحافظ ابن رجب عنه ذلك، قال ابن رجب: " وقد ذكر الإسماعيلي : أن عطاء هذا هو الخرساني ، والخرساني لم يسمع من ابن عباس . والله أعلم."2

وأما الحافظ المزيّ: فعند ذكره لترجمة عطاء رمز له ب (ع)! ثم قال في ختام ترجمته:

" روى له البخاري حديثين لم ينسبه في واحد منهما، **<u>والظاهر أنه اعتقد أنه عطاء بن أَبي رباح."3</u>**

وأما ابن التركماني فقال: " **<u>ثم لو سلَّمنا أن هذا هو ابن أبي رباح كما ظنَّه البخاري؛</u>** فلم يصرّح ابن جريج بسماعه منه بل قال: قال عطاء- كما أورده البخاري-. وقد قال يحيى بن سعيد: إذا قال ابن جريج: (حدثنى) فهو سماع، وإذا قال: (قال) فهو شبه الريح. وقال الاثرم: قال لى أبو عبد الله: إذا قال ابن جريج: (قال فلان) جاء بمناكير."4

1 أحمد بن حنبل، المسند(ج 224/6/ الحاشية 6666)

2 ابن رجب الحنبلي، فتح الباري(ج 203/3)

3 المزي، تهذيب الكمال (ج115/20)

4 ابن التركماني، الجوهر النقي (ج 187/7)

قلت: وظاهر هذا أن ابن التركماني يرى أن عطاء هذا هو ليس ابن أبي رباح، وأنه لو سُلّم للبخاري ظنَّه أنه ابن أبي رباح! فإنه يَرِدُ عليه: عدم تصريح ابن جريج بالسماع! من عطاء ابن أبي رباح.

لكن مسألة التصريح هنا إيرادها ضعيف؛ فقد قال ابن جريج: " إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعته."[1]

وقال أبو عاصم: " قال غلام لابن جريج في حديث: سمعت هذا من عطاء؟ قال: فأخذ بأذنه، وقال: ائتهم على عطاء؟! لقد أقمت على عطاء إحدى وعشرين حجة يخرج أبواي إلى الطائف يترددان بها، وأقيم أنا على عطاء خوفا أن يفجعني عطاء بنفسه."[2]

وأما القسطلاني؛ فقد قال -عند شرحه لحديث البخاري وتمييزه لعطاء المذكور في الإسناد-:

عطاء: " أي الخراساني."[3]

وأما د. بشار عواد، فقال في تعليقه على كلام المزي في تهذيب الكمال في ترجمة عطاء الخراساني-:

" قال بشار: ما ذكره الحافظ ابن حجر **يؤيد أن البخاري ظنّه ابن أَبي رباح** والذين ترجموا لرجال البخاري **ترجموا لابن أَبي رباح متابعة منهم له** [!]. وهذا كله لا يعني، بل لا يثبت، أن المذكور في هذين الحديثين ليس عطاء الخراساني، **فقد جعل الحافظ حسن الظن بعدم وهم البخاري هو الدليل القاطع عنده، وفي هذا ما فيه من المبالغة والدفاع بغير دليل قاطع.**

وقد ذكر هو في فتح الباري أن عبد الرزاق بن همام الصنعاني قد أخرج الحديث المذكور، ونص فيه على أنه الخراساني أما ذكره في الضعفاء وتخريجه له؛ فليس هو الدليل القاطع على أنه ليس الخراساني، فقد ذكر البخاري بعض رجاله في كتابه الضعفاء، منهم سَعِيد بن أَبي عَرُوبَة، **كما أن كلام ابن المديني في "العلل"- مما سيذكره المؤلف بعد - لدليل قاطع على أن صاحب الحديث هو الخراساني.**

ومع أن الخطيب قد رجح أنه ابن أَبي رباح، لكن الادلة الاخرى، ولا سيما ما ذكره ابن المديني في "العلل"، وعبد الرزاق يثبتان أنه الخراساني. أما قول ابن حجر باحتمال رواية ابن جُرَيْج الحديث عن عطاء الخراساني وعطاء بن أَبي رباح جميعا، أو أنه سمع هذين الحديثين من ابن أَبي رباح خارج التفسير، فكلها ظنون لا يقوم بها دليل واضح، والاظهر ما ذكره المؤلف المزي، والله أعلم."[4]

قلت: وكلام د.بشار -حفظه الله- واضح في ترجيحه لعطاء أنه الخراساني، وأن البخاري قد وهم في تمييزه!. وذكر الدكتور الفاضل بعض الأدلة وناقش أدلة القائلين بخلاف ذلك. ولعلي أبسط مناقشة ذلك فيما سيأتي -بإذن الله تعالى- .

هذا مجمل ما وقفت عليه من أقوال العلماء والباحثين وأدلتهم في تمييزهم لعطاء بأنه الخراساني.

وهنا أمر مهم أحببت أن أذكره تتميما للفائدة، وهو: أني وأثناء البحث في أقوال العلماء وجدت عددا من العلماء -وخاصة شراح صحيح البخاري- كانوا يذكرون الخلاف الواقع في تمييز عطاء ولا يرجحون، بل الذي شعرته ولمسته: ميل كثير منهم إلى أنه الخراساني.

---

1 مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج 323/8)

2 المصدر السابق، (ج8/ 222)

3 القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري(ج 157/8)

4 المزّي، تهذيب الكمال (ج 115/20/حاشية 3)

مثال أو نماذج ذلك في: فتح الباري لابن رجب1 ، و التوضيح لشرح الجامع الصحيح2 ، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري3، والجمع بين الصحيحين للحميدي.4

المطلب الخامس: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه

بعد ذِكر أقوال العلماء وأدلتهم-فيما سبق- انتقل إلى مناقشة الأقوال والأدلة وخاصة القول الثاني وهو المنتقد للإمام البخاري والذي فيه أن الإمام البخاري قد وهم في تمييز عطاء، وأنه الخراساني بينما ظنّه البخاري أنه ابن أبي رباح!.

وهذا القول له أدلة قوية ووجيهة أيضا، فمن أدلتهم:

1. القصة المنقولة عن علي بن المديني، وهي:

ما ذكره أَبُو عَلي الغساني: "عَن **صَالِح** بن أَحْمد بن حَنْبَل عَن عَليّ بن الْمَدِينِيّ قَالَ: سَمِعت هِشَام بن يُوسُف يَقُول: قَالَ لي بن جريج: سَأَلت عَطاء يَعْنِي بن أبي رَبَاح عَنِ التَّفْسِيرِ مِنَ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَالَ أعفني من هَذَا. قَالَ هِشَام: فَكَانَ بعد إِذا قَالَ عَطاء عَن ابن عَبَّاس قَالَ: الخرساني. قَالَ هِشَام: فكتبنا مَا كتبنَا ثمَّ مللنا يَعْنِي كتبنَا أَنه عَطاء الخرساني. قَالَ عَليّ بن الْمَدِينِيّ: كتبت أَنا هَذِه الْقِصَّة؛ لِأَن مُحَمَّد بن ثَوْر كَانَ يَجْعَلهَا عَطاء عَن ابن عَبَّاس؛ فَظن الَّذين حملوها عَنهُ أَنه عَطاء بن أبي رَبَاح."5

قلت: ومناقشة هذه القصة من وجوه:

1. بحثت عن هذه القصة في علل ابن المديني-كما ذكر بعض العلماء في إحالته- فلم أقف عليها في العلل، وكذلك بحثت عنها في مسائل صالح للإمام أحمد فلم أقف عليها، ولكن وقفت على جزء من القصة في مسائل عبد الله للإمام أحمد، وهذا ما وقفت عليه:

" حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا عبد الْوَهَّاب بن همام قَالَ سَمِعت ابن جريج قَالَ: كنت أسأَل عَطاء عَن كل شَيْء يُعجبنِي، فَلَمَّا سَأَلته عَن الْبَقَرَة وَآل عمرَان أَو عَن الْبَقَرَة فَقَالَ: اعفني عَن هَذَا اعفني عَن هَذَا. -يَعْنِي: عَن تَفْسِيره-."6

ولم تَرِد القصة التي قال فيها هشام بعد ذلك: فَكَانَ بعد إِذا قَالَ عَطاء عَن ابن عَبَّاس قَالَ: الخرساني ولا ما بعدها أيضا.

2. هذه القصة وردت عن (هشام بن يوسف)، وهو من أثبت الناس في ابن جريج؛ فهو يميّز بين ما رواه ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وبين عطاء الخراساني.

---

1 (ج 251/3)
2 (25ج/348)
3(20ج/271)
4 (ج85/2)
5 الغساني، تقييد المهمل (ج702/2)
6 أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (ج131/2) و (ج268/3)

3. إنما جاء استعفاء عطاء بن أبي رباح عن تفسير البقرة وآل عمران **فقط** ، وأما البخاري؛ فقد أخرج الحديث في باب آخر تماما لا علاقة له بالتفسير من البقرة وآل عمران.
4. الخطأ في التمييز بين العطاءين إنما جاء من طريق تلاميذ (محمد بن ثور)؛ فهم من خلطوا بين العطاءين.
5. الدليل الثاني لهم: أن عطاء ذُكِر مميزا بأنه الخراساني في تفسير عبد الرزاق؛ فقد جاء فيه:

" عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ **عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ** عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ... قَالَ: «صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ قَتَادَةَ."[1]

قلت: ولعل هذا الدليل أقوى من سابقه، وإنه لدليل قوي، ولكنه يناقش بالتالي:

أخرج البخاري الحديث من طريق: **هشام بن يوسف** عن ابن جريج عن عطاء...

وأطلق اسم (عطاء) في هذه الطريق -والأصل في هذا الإطلاق أنه ابن أبي رباح- ، و(هشام بن يوسف) من أثبت الناس في ابن جريج، وهو مُقَدّم على عبد الرزاق في ابن جريج.

قال ابن معين: " كان هو[هشام بن يوسف] أضبط عَن ابن جُرَيْج من عبد الرزاق."[2]

وقال مرة: " هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق فِي حديث ابن جُرَيْج، وكان أقرأ لكتب ابن جُرَيْج من عبد الرزاق."[3]

وقال أبو زرعة -وقد سئل عَنْ هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الرزاق- فَقَالَ: " كان هشام **أصحهم كتابا** من اليمانيين. قال: وَقَال أَبُو زُرْعَة مرة أخرى: كان هشام أكبرهم وأخطهم وأتقن."[4]

ثم إن (هشام بن يوسف) هو من روى قصة التمييز بين العطاءين، ولو كان الخراساني لميّزه.

فالنَّظَر **الدقيق** هنا: من الذي ميّز عطاءً؟ والذي يظهر لي: أن الذي ميّز عطاءً هو عبد الرزاق لا ابن جريج؛ فلو كان هشام سمع من ابن جريج تمييز عطاء بأنه الخراساني لأثبت ذلك؛ فقد جاء في القصة التي ذكرها هو قوله: " **فكتبنا** ما مللنا أنه **الخراساني**."

فهذا دليل على أنه كتب أنه الخراساني، وتفطن للتميز، وهو من أصح **من كتب** وأثبت الناس في ابن جريج، وقد قال فيه الذهبي: " وَلَيْسَ بِالمُكْثِرِ، **لَكِنَّهُ مُجَوِّدٌ**."[5]

فيبعد مع كل هذا أن يميزه ابنُ جريج ثم يفوت هذا التمييز هشامَ بن يوسف، وعليه يثبت ما سبق أن التمييز إنما هو من عبد الرزاق. والحمد لله رب العالمين.

1 عبد الرزاق الصنعاني، التفسير (ج 349/3)
2 المزّي، تهذيب الكمال (ج 267/30)
3 المصدر السابق (ج 267/30)
4 المصدر نفسه (ج268/30)
5 الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج9580)

قلت: فهذه مناقشة الأدلة والإيراد عليها بما يُضْعِف الاستدلال بها. وقد وقفت على أدلة وقرائن أخرى تدل على أن البخاري لم يَهم في تمييز عطاء، وأنه هو ابن أبي رباح وأنه الصواب، وهذه هي:

1. الناظر إلى كلام **البخاري** في العطاءين يعلم أنه **يعلم أحاديثهما** ومنزلتهما وهو بهما خبير، فمن ذلك:

لما ترجم لعطاء الخراساني في التاريخ الكبير ذكر له ترجمة تظهر معرفة البخاري به، وقد ذكر البخاري: أن عطاءَ سمع من سعيد بن المسيب. وروى عنه: مالك ومعمر. وذكر حديثا أخطأ فيه عطاء الخراساني على سعيد بن المسيب الذي سمع منه!"[1]

والأظهر من هذا -في معرفته للخراساني-، هو لما سأل الترمذي البخاريَ عن حديث؛ فقال:

" سَأَلْتُ **مُحَمَّدًا** عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: شُعَيْبُ بْنُ رُزَيْقٍ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، **وَلَكِنِ الشَّأْنُ فِي عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ، مَا أَعْرِفُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَجُلًا يَرْوِي عَنْهُ مَالِكٌ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيثُهُ غَيْرَ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ. قُلْتُ لَهُ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَ: عَامَّةُ أَحَادِيثِه مَقْلُوبَةٌ."[2]**

فهذا ظاهر في معرفة البخاري لأحاديث الخراساني، بل هو عنده ممن يستحق أن يتركه مالك!؛ لأن عامة أحاديث الخراساني مقلوبة.

ولذلك فقد أحسن الذهبي في سياق ترجمة الخراساني في السّير- وكنت قد أشرتُ لهذا مطلع البحث-؛ فقد ساق الذهبي ترجمة الخراساني كالتالي:

" وذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي (الضُّعَفَاءِ) ، وَالعُقَيْلِيُّ، وَابْنُ حِبَّان

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي (عِلَلِهِ) : قَالَ مُحَمَّدٌ -يَعْنِي البُخَارِيَّ:-

مَا أَعْرِفُ لِمَالِكٍ رَجُلاً يَرْوِي عَنْهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيْثُه غَيْرَ عَطَاءٍ الخُرَاسَانِيِّ.

قُلْتُ: مَا شَأْنُه؟

قَالَ: عَامَّةُ أَحَادِيْثِه مَقْلُوْبَةٌ...

قِيْلَ: إِنَّ الَّذِي فِي تَفْسِيْرِ سُوْرَةِ نُوْحٍ مِنْ (صَحِيْحِ البُخَارِيِّ) هُوَ عَطَاءٌ الخُرَاسَانِيُّ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، بَلْ هُوَ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ.

فَعَلَى هَذَا: لاَ شَيْءَ لِلْخُرَاسَانِيِّ فِي (صَحِيْحِ البُخَارِيِّ)."[3]

فقد ذكر الذهبي ما يدل على معرفة البخاري به، ثم رجّح أنه ليس له في البخاري شيء.

ومع هذه المعرفة **بأحاديث الخراساني**، وتمييزها؛ يبعد الخلط أو الوهم وعدم التمييز.

1 البخاري، التاريخ الكبير (ج 474/6)

2 الترمذي، العلل الكبير (ص 271)

3 الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج141/6)

بينما الناظر إلى ترجمة (عطاء بن أبي رباح) في التاريخ الكبير: يرى مدى اهتمام البخاري به، ومعرفته لأحاديثه، وقد ذكر البخاري أن ابن أبي رباح سمع من : أبي هريرة، وابن عباس، وأبي سعيد، وجابر، وابن عمر، رضي الله عنهم.

وهذا يقود إلى الدليل أو القرينة الثانية، وهو:

2. كيفية تعامل البخاري مع هذا الإسناد – وهو بعينه الذي أخرج به الحديث المنتقد- ، وهذا أمر في غاية الأهمية، فهذا الإسناد:

إبراهيمُ بن موسى، عن هِشَامِ بْنِ يوسفَ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ عَطاءٍ

قد أخرج به البخاري أحاديث كثيرة اختلفت مخارجها؛ فعن أبي هريرة1 وابن عباس2 وجابر3 وعائشة4؛ فهذا يؤكد على أن البخاري يميز(عطاءً) بأنه: ابن أبي رباح، ويميّز أحاديثه ومخارجها، ولولا ذلك لما احتفى بهذا الإسناد وأخرج به هذا العدد من الأحاديث، وفي كتب وأبواب مختلفة --أيضا-.

ولو تأملنا بين من ذكرهم البخاري أن ابن أبي رباح سمع منهم في -التاريخ الكبير- وبين من أخرج لهم في الصحيح-بهذا الإسناد- لرأيناه أخرج لكثير منهم في الصحيح، وعليه؛ فلو سَلِم الانتقاد للمنتقدين في الحديث المنتقد؛ فينبغي أن يُطَرّد لهذه الأحاديث أيضا؛ فهي بنفس الإسناد، وخاصة فيما اعتمدوا عليه من قصة علي بن المديني-كما مضى سابقا-.

3. أداة الأداء بين (ابن جريج) و (عطاء)، وهذا في غاية الأهمية أيضـــا -ولم أر من نبّه عليه-؛ فأداة التحمل بينهما كانت بصيغة (وقال عطاء) ومع البحث في كتب المتون فقد وجدت هذه الصيغة جاءت على صورتين:

1. بصورة الإطلاق: (قال عطاء أو وقال عطاء)
2. بصورة التقييد: (قال عطاء بن أبي رباح)

قلت: أما الصـــورة الأولى؛ فتحمل على أن عطاءً هو: ابن أبي رباح، وذلك لملازمة ابن جريج له، والمعروف عند العلماء أن الراوي يطلق اسم من اختص به -وهذا قد سبق-.

وهناك إشـارة قوية على هذا الحمل من كلام ابن جريج **نفســه** فإنه قال : " **إذا قلت: (قال عطاء)** فأنا سـمعته منه، وإن لم أقل سمعته."5 فهذه إشارة قوية في أنه إذا استعمل هذه الأداة في الأداء؛ فإنه يقصد أنه سمع من عطاء بن أبي رباح.

---

1 البخاري، صحيح البخاري، الصوم/هل يقول الصائم إني صائم إذا شتم؟، 26/3 رقم الحديث: 1904

2 المصدر السابق، (تفسير القرآن/{ودا ولا سواعا، ولا يغوث ويعوق}، رقم الحديث: 4920) و (النكاح/ كثرة النساء، رقم الحديث: 5067) و (الطلاق/نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن، رقم الحديث: 5286و5287)

3 المصدر نفسه، (العيدين/باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة، رقم الحديث:958و 959 و 960 و 961) و (الجنائز/ الصفوف على الجنازة، رقم الحديث: 1320) و (مناقب الأنصار/وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، وبيعة العقبة، رقم الحديث: 3891)

4 المصدر نفسه، التحريم/باب {يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم}، رقم الحديث:4912

5 مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج 323/8)

وهذا بخلاف صـــيغة الأداء له عن عطاء الخراســـاني فإنه كتاب دفع إلى ابن جريج، وكان يقول: أخبرنا أو حدثنا. لأنه يرى ذلك فيه نوع اتصال – وسبق هذا أيضا في أثناء الكلام والنقول-

والحمد لله رب العالمين.

3. كيفية تعامل الحذّاق والنقاد مع هذا الإسناد (إبراهيمُ بن موسى، عن هِشَامِ بْنِ يوسفَ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ عَطاءٍ قال: قال ابن جريج)

وهذا دليل أو قرينة من القوة بمكان، إذ يَرِدُ على دليلي المنتقدين ويوضـــح مدى دقة البخاري ومعرفته؛ فمع البحث وقفت على أن الإمام الناقد أبا حاتم الرازي يحدث بهذا الإسناد أيضا؛ فكان ابن أبي حاتم ينقل التفسير عن أبيه بهذا الإسناد، يقول ابن أبي حاتم: " حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن موسى أنبأ هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس"

ووجدت –أيضا– صورا لهذا:

1. إطلاق عطاء – وهذا الغالب-.
2. تمييز عطاء بأنه ابن أبي رباح–وهذا قليل-.
3. تمييز عطاء بأنه الخراساني.

وهذا يدل على ما ذكرته –سابقا– أن هشاما كان يميز بين العطاءين وإذا كان الخراساني ميّزَه؛ فلا يفوته هذا.

<u>تنبيه مهم:</u> فقد وقفت على تفسير لبعض آيات **<u>سورة البقرة</u>** **(!)**جاءت بإسناد أبي حاتم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح

الموطن الأول هو : تفسير قوله تعالى(مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ)1

قال ابن أبي حاتم: " حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن موسى، أنبأ هشام بن يوسف، عن ابن جريج، أخبرني **<u>عطاء بن أبي رباح</u>**، عن ابن عباس قال: "فيه آية بينة" الآية البينة التي ذكرها هنا فمقامه هذا الذي في المسجد ومقام إبراهيم يعد كبير مقامه الحج كله."

والموطن الثاني هو : تفسير قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ)2

" حدثنا أبي، ثنا إبراهيم بن موســـى، ثنا حجاج بن محمد، **<u>عن ابن جريج قال: قلت لعطاء</u>**: ما تقول في قوله: "كتب عليكم القتال وهو كره لكم" أوجب الغزو على الناس من أجلها؟ قال: لا، كتب على أولئك حينئذ."

وهذا عطاء هنا هو ابن أبي رباح؛ فابن جريج لم يسمع من الخراساني–كما سبق-.

وعليه؛ فبهذا يتبين أن هناك آيات سمع ابن جريج أو سأل عنها عطاء بن أبي رباح من سورة البقرة، وأنه إنما استعفاه من سرد تفسير البقرة وآل عمران بشكل كلي كامل، ولا مانع من أنه حدثه ببعض نفسيرها، والبرهان ماثل أمامنا على ذلك. والحمد لله رب العالمين.

1 البقرة: 125

2 البقرة: 216

فالخلاصـــة: أن (عطاءً) هو ابن أبي رباح، والبخاري لم يَهِم في تمييزه، بل إنه هو ولم يخطئ فيه، وأما ما تفرع على ذلك من أن البخاري أخرج للخراساني فهو غير صحيح فما للخراسني في البخاري من شيء.

والله الموفق لا رب سواه

والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني: الاختلافُ الكثيرُ في حديث"ابنِ كعب بنِ مالك-رضي الله عنه-"

المطلب الأول: نصُّ الحديث المُنتَقد:

انتقد الإمام الدارقطني الحديث -الآتي- على الإمام البخاري في صحيحه، والعجيب أن البخاري أخرجه في عدد من المواطن في صحيحه!، وهي التالية:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ المُعْتَمِرَ، أَنْبَأَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لاَ تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ أُرْسِلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ يَسْأَلُهُ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَاكَ، أَوْ أَرْسَلَ، «فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا» قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «فَيُعْجِبُنِي أَنَّهَا أَمَةٌ، وَأَنَّهَا ذَبَحَتْ» تَابَعَهُ عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ1

وقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لاَ تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْأَلَهُ - أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ - «فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ - فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْلِهَا»2

وقال: حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ بَنِي سَلِمَةَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، «فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا»3

وقال: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، «فَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا» وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ: يُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ: بِهَذَا4

1 البخاري: صحيح البخاري، الوكالة/ باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت، أو شيئا يفسد، ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد،(99/3)، رقم الحديث: 2304

2 المصدر السابق: الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ/ بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ القَصَبِ وَالمَرْوَةِ وَالحَدِيدِ، (7/ 91)، رقم الحديث: 5501

3 المصدر نفسه: رقم الحديث 5502

4 البخاري: صحيح البخاري، الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ/ بَابُ ذَبِيحَةِ المَرْأَةِ وَالأَمَةِ، (7/ 92) ، رقم الحديث: 5504

وقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كُلُوهَا»1

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله:

انتقد الإمامُ الدارقطنيُّ هذا الحديثَ على الإمام البخاري – مع تكرار البخاري لإخراجه في الصحيح!- إلا أن الإمام الدارقطني وجّه له الانتقاد التالي، فقال:

"وأخرج البخاري حديث عبيد الله عن نافع عن ابن كعب عن أبيه: أن جارية لكعب.

وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ: أن جاريةً لكعب.

وعن موسى عن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله: أن جاريةً لكعب.

وقال الليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار خبر عبد الله أن جارية لكعب.

وهذا اختلاف بيّن وقد أخرجه.

قال: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه، اختلف فيه على عبيد الله، وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم، فقيل: عن نافع عن ابن عمر ولا يصح. **والاختلاف فيه كثير**"2

قلت: فوَجْه انتقادِ الدارقطني واضح، وهو: كثرة الاختلاف فيه بما يشعر بالاضطراب .

وقد بسط القولَ فيه، وبيّن أوجه الاختلاف فيه في العلل3 بما **يكاد** يجعل القارئ يقضي بما ذهب إليه هذا الإمام الناقد، إلا أن الإمام البخاري كان له رأي آخر. وسيأتي بيان ذلك في المناقشة بإذن الله تعالى .

المطلب الثالث: إجابةُ الحافظِ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها

أيَّدَ الحافظُ ابن حجر –في هدي الساري– انتقادَ الدارقطني هذا، بل قال كلمة عجيبة–بعد نَقله لانتقاد الدارقطني– فقال الحافظ ابن حجر:

"هُوَ كَمَا قَالَ وعلته ظَاهِرَة وَالْجَوَاب عَنْهُ فِيهِ تكلّف وتعسف"4.

ومع النظر في فتح الباري –حيث أخرج البخاري هذا الحديث– وفي كثير من مؤلفات الحافظ ابن حجر لأرى: هل له موقف مغاير من هذا أم لا؟ فما وجدتُ شيئا يُسعف بتغير موقفه، سوى كلمة قالها أثناء شرحه لإسناد مالك، فقال الحافظ: "وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الشَّكُّ

1 المصدر نفسه: رقم الحديث 5505

2 الدارقطني، التتبع (ص 245)

3 الدراقطني، العلل (ج 93/13)

4 ابن حجر العسقلاني، هدي الساري(مقدة فتح الباري) (ج1/ 376)

مِنَ الرَّاوِي فِي مُعَاذِ بن سعد أَو سعد بن معَاذ لايقدح لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ وَهُوَ كَمَا قَالَ **لَكِنِ الرَّاوِي الَّذِي لَمْ يُسَمَّ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْخَبَرِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ بِالطَّرِيقِ الْأُخْرَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا** "1.

فالظاهر من هذا الكلام: أن الحافظ يصحح أصل الخبر! وأما الانتقاد الموجه للاختلاف في الطرق والأسانيد فلم يتراجع عنه.

ومن باب تتميم الفائدة أحبّ أن أوضح: أن الحافظ ابن حجر قد تكلم على بعض الروايات التي جاءت في خارج الصحيح والتي كان قد أشار إليها الدارقطني، فقد حكم عليها الحافظ ابن حجر بأنها شاذة

قال الحافظ: "**وَسَلَكَ الْجَادَّةَ** قَوْمٌ مِنْهُمْ: يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ؛ فَقَالَ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَن **نَافِع عَن ابن عُمَر** وَكَذَا قَالَ مَرْحُومٌ الْعَطَّارُ عَنْ دَاوُدَ الْعَطَّارِ عَنْ نَافِعٍ"2

وقال: "وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا: **عَن ابن عُمَر**؛ فَقَالَ رَاوِيهَا فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يذكر بنَ كَعْبٍ. **وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا شَاذَّةٌ**"3.

وبناء على ما سبق يمكن تحليل موقف الحافظ بالتالي:

1. أيَّد الحافظ ابن حجر انتقاد الدارقطني وقوّاه، بل وضعف الجواب عنه.
2. لم يتراجع الحافظ عن موقفه في التأييد، وإن ظهر أنه يصحح أصل المتن.
3. حكم بشذوذ بعض الطرق فيما جاء في خارج الصحيح.

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه

مما سبق يتبين وجْه انتقاد الدارقطني وتأييد الحافظ ابن حجر له، وأن الانتقادُ وجِّه إلى كثرة الاختلاف في الحديث، وتعدد صوره بما يشعر أو يدل على الاضطراب فيه. وسأناقش وجه الانتقاد هذا ضمن النقاط التالية:

1. ليس كل اختلاف يُرَدّ به الحديث ، بل إن الحافظ ابن حجر بيّن أن البخاري لا يرد الحديث بمجرد الاختلاف، فقد قال الحافظ – بعد توجيهه لصنيع البخاري في إخراجه لحديث وقع فيه الاختلاف– : "**البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف**"**4**

2. بيّن الحافظ ابن حجر كيف نتعامل مع الاختلاف ومتى نجعله قادحا في الحديث، فقد قال : "وَإِذا تقرر ذَلِك كَانَت دَعْوَى الِاضْطِرَاب فِي هَذَا الحَدِيث منتفية لِأَن الِاخْتِلَاف على الْحفاظ فِي الحَدِيث لَا يُوجب أَن يكون مضطربا إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

أَحدهمَا: اسْتِوَاء وُجُوه الِاخْتِلَاف؛ فَمَتَى رجح أحد الْأَقْوَال قدم، وَلَا يعل الصَّحِيح بالمرجوح.

ثَانِيهمَا: مَعَ الاسْتوَاء أَن يتَعَذَّر الْجمع على قَوَاعِد الْمُحدثين، ويغلب على الظَّن أَن ذَلِك الْحَافِظ لم يضْبط ذَلِك الحَدِيث بِعَيْنِه؛ فَحِينَئِذٍ يحكم على تِلْكَ الرِّوَايَة وَحدهَا بِالِاضْطِرَابِ، ويتوقف عَن الحكم بِصِحَّة ذَلِك الحَدِيث لذَلِك."

1 المصدر السابق، فتح الباري فتح الباري لابن حجر (ج9/ 632)

2 المصدر نفسه، (ج9/ 632)

3 المصدر نفسه (ج9/ 633)

4 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 356/1)

قلت: والاختلاف هنا ليس من الاختلاف المردود بل هو من حافظ علم ثقة ثبت مشهور وهو (نافع مولى ابن عمر)، ويمكن الجمع فيه على قواعد المحدثين – كما سيأتي بإذن الله تعالى-

3. قبل أن أذكر طريقة الجمع بين هذه الصور فلا بد من أن أذكر الصور التي أخرج بها البخاري هذا الحديث في صحيحه1 ليتبين الأمر، ثم أذكر كيفية الجمع بينها.

أما الصور التي أخرج بها البخاري الحديث فهي كالتالي:

1. نافع عن ابن لكعب عن أبيه.
2. نافع عن رجل من بني سلمة أَخْبَر عبدَ الله بنَ عمر: أن جارية لكعب بن مالك.
3. نافع عن رجل من الأنصار يُخْبِر عبدَ الله بنَ عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (وهذه معلقة بصيغة الجزم).
4. نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أخبره: أن جارية لكعب.

قلت: هذه الصور التي أخرج بها البخاري الحديث في صحيحه.

5. أما كيفية الجمع بين هذه الروايات، فهو التالي:

1. في البداية: (ابن كعب بن مالك) قد اختلف في تحديده هل هو: عبد الله أم عبد الرحمن؟ وعلى كلا القولين لا إشكال فكلاهما ثقة.
2. الرجل المبهم في الروايات، والذي جاء بوصفه: أنه من (بني سلمة) تارة، وأنه (من الأنصار) تارة أخرى، هو: (ابن كعب بن مالك)؛ فكعب بن مالك وبنوه من بني سلمة حي من الأنصار، قال السمعاني: "السَلَمى: هذه النسبة إلى بنى سلمة **حيّ من الأنصار**، منها جماعة... **وكعب بن مالك السلمي**"2
3. (ابن كعب) الذي هو رجل من بني سلمة، وهو رجل من الأنصار، أخبر (عبد الله بن عمر) بحادثة وقعت لأبيه كعب بن مالك
4. يبقى الإسناد الذي اختلف مخرجه، وهو: (سعد بن معاذ أو معاذ بن سعد):

فهو صحابي3، وفيه احتمالات ثلاث :

1. من ولد (كعب بن مالك)-كما ذكر أبو زرعة الرازي-؛ فقد سأل ابنُ أبي حاتم أبا زرعة عن هذا الحديث، وعن هذا الإسناد؛ فقال أبو زرعة: يَحْتَمِلُ أن يكون مُعَاذُ بنَ سَعْدٍ، أَوْ سَعْدُ بنَ معاذ؛ **مِنْ وَلَدِ كَعْب بن مالك**4.
2. صحابي من بني سلمة أو من الأنصار، الذين اشتهرت عندهم قصة كعب بن مالك.
3. من عموم أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، ولا تضرهم الجهالة.

---

1 وقد سبق تخريجها

2 السمعاني، الأنساب (ج184/7)

3 ابن حجر العسقلاني، الإصابة (ج 72/3). وقد ذكره في القسم الأول من حرف السين. وانظر تهذيب الكمال (ج 28 / 123) وإكمال تهذيب الكمال (ج 11/ 249) وغيرها.

4 ابن أبي حاتم، علل ابن أبي حاتم (ج500/4)

هنا أمر في غاية الأهمية ينبغي الالتفات إليه، وهو يدل على إبداع البخاري وبراعته في سياقه وتكراره لهذا الحديث الذي اختلف فيه، إلا أن البخاري ساقه، وكرره في صحيحه، بما يرفع هذا الاختلاف بطريقة بديعة غاية، وقد جمع في ذلك بين البراعة الإسنادية والمتنية أيضا، والمتأمل لذلك يرى أن البخاري كان يبني تخريجه لهذا الحديث بناء مُحْكَما. وهذا هو تفصيل هذا الإبداع، ورفع الإشكال والاختلاف:

1. بدأ البخاري بإخراج الحديث بهذا الإسناد : المُعْتَمِرَ، عن عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ **سَمِعَ** ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، **يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ**

فهذا إسناد نظيف فيه التصريح بسماع نافع من (ابن كعب) وأيضا رواية (ابن كعب) عن أبيه.

2. ثم قام البخاري بتخريجه بإسناد آخر وهو: مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، **يُخْبِرُ** ابْنَ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً.

وهنا التصريح بسماع نافع من ابن كعب، وأيضا فيه ذِكْر أن (ابن كعب) أخبر(ابن عمر) بهذه القصة؛ فأدخل البخاري ذِكْر ابن عمر في القصة بعد أن ساقها بإسناد سليم نظيف فيما قبل، وليس هنا البراعة فقط، بل براعة البخاري ظهرت في هذا الحديث بذكره للفظة مهمة غاية في متن هذا الطريق، وهي: أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، **فَقَالَ لِأَهْلِهِ**: لاَ تَأْكُلُوا...

فإخبار (ابن كعب) (لابن عمر) بحادثة وقعت لكعبٍ في قصة اشتهرت في **أهل وآل** كعب بن مالك، وهذا من البراعة في بناء البخاري وتجليته للاختلاف بمكان.

3. ثم قام البخاري بتخريجه بإسناد آخر وهو: جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ **رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ**: أن جارية لكعب...

فكأنّ البخاري بهذا كشف للقارئ: من هو الرجل الذي هو من بني سلمة الذي أخبر عبد الله بن عمر بهذه الحادثة. هذا ولم ينته الأمر في البراعة الإسنادية فقط، بل هنا في لفظ الحديث في هذا الإسناد براعة متنية، ولنتأمل لفظ الحديث بهذا الإسناد: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، **فذكروا** لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

فهذه اللفظة(ذكروا) تدل على أن الأمر اشتهر في (أهل كعب) الذين هم من بني سلمة.

4. ثم ساق القصة بإسناد آخَر – وهو آخِر موطن كرر فيه الحديث–، وهو: مالك عن نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ

فالرجل من الأنصار تبين أنه (ابن كعب السلمي الأنصاري)، عن (سعد بن معاذ أو معاذ بن سعد) فهو: صحابي من صحابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الذين لا تضرهم الجهالة ،وهو من ولد كعب بن مالك، أو حيّ بني سلمة من الأنصار، أو من عموم الأصحاب؛ ليدل على اشتهار القصة في مخرجها. وبه ختم البخاري تكرار إخراجه لهذا الحديث.

والحمد لله رب العالمين

5. وبناءً على ما سبق: يتبين **إمكانية** الجمع على قواعد المحدثين، وأن هذا الاختلاف على (نافع) ممكن ردُّه إلى شيء واحد. ورحم اللهُ الإمامَ البخاريَّ ما أدقَّه وأعْمقَه.
6. لماذا أخرج البخاري هذا الحديث مع هذا الاختلاف الكثير -في الظاهر-؟

الجواب: البخاري أبدع في إخراجه لهذا الحديث وقد راعى فيه:

1. أهميته فيما يتعلق بالأحكام الفقهية؛ لذلك استنبط منه أحكاما متعددة، وأخرجه في أكثر من كتاب وباب.
2. وقد راعى فيه المدار(نافع مولى ابن عمر)، وتحمله لمثل هذا الحديث، وهذا الاختلاف؛فهو ثقة ثبت من أئمة التابعين، وراعى طبقات الرواة عنه (عبيد الله ومالك والليث وجويرية)؛ فلم يهمل المدار وطبقات الرواة عنه.
3. وعليه: ما كان الإمام البخاري ليترك مثل هذا الحديث -بهذا المدار وهذه الفوائد الفقهية- من أجل هذا الاختلاف، الذي يظهر أنه مُشْكِل، بينما في حقيقة الأمر ليس كذلك.
4. أقول هنا عبارة قالها الحافظ ابن حجر عن الإمام البخاري: "وَبِه يظْهر نُفُوذ رَأْي البُخَارِيّ وثقوب ذهنه"1 وقال: "وَمن هُنَا يظْهر شفوف نظر البُخَارِيّ على غَيره"2

وبهذا تكون الإجابة قد تَمَّت على هذا الانتقاد وهذا الإشكال.

والله الموفق لا رب سواه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثالث: التصريحُ بالتحديث في حديث الأوزاعي

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد:

قال الإمام البخاري: حدثني إسحاق، أخبرنا أبو المغيرة، حدثنا الأوزاعي، حدثنا الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من حلف منكم، فقال في حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليتصدق3

المطلب الثاني: وَجْه الانتقاد وتحليله:

نقل الحافظ ابن حجر انتقادَ الإسماعيلي على هذا الحديث، فقال الحافظ ابن حجر: " قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيّ: أخرج البُخَارِيّ عَن إِسْحَاق عَن أبي الْمُغيرَة قَالَ حَدثنَا الْأَوْزَاعِيّ قَالَ **حَدثنَا** الزُّهْرِيّ عَن حميد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم من حلف مِنْكُم فَقَالَ فِي حلفه بِاللَّاتِ.

قَالَ: وَلم يقل فِيهِ أحد عَن الْأَوْزَاعِيّ حَدثنِي الزُّهْرِيّ إِلَّا أَبُو الْمُغيرَة.

وَقد رَوَاهُ الْوَلِيد وَعمر بن عبد الْوَاحِد عَن الْأَوْزَاعِيّ عَن الزُّهْرِيّ **مُعَنْعنًا.**

وَرَوَاهُ بشر بن بكر عَن الْأَوْزَاعِيّ قَالَ **بَلغنِي** عَن الزُّهْرِيّ.

قَالَ: وَأَبُو الْمُغيرَة وَبشر بن بكر صدوقان إِلَّا أَن بشرا كَانَ يعرض عَن مثل هَذَا.

---

1 ابن حجر العسقلاني (ج1/ 349)

2 المصدر السابق (ج1/ 353)

3 البخاري: صحيح البخاري، الأدب/ من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا، (8/ 27)، رقم الحديث: 6107

قلت [ابن حجر]: وَرَوَاهُ عقبَة بن عَلْقَمَة الْبَيْرُوتِي عَن الْأَوْزَاعِيّ كَمَا قَالَ بشر بن بكر سَوَاء.

ورويناه فِي الْجُزْء الثَّالِث من حَدِيث أبي الْعَبَّاس الْأَصَم قَالَ حَدثنَا الْعَبَّاس بن الْوَلِيد بن مزْثَد عَن عقبَة بِهِ.

وَهَذَا من الْمَوَاضِع الدقيقة، وَلَكِن الحَدِيث فِي الأَصْل صَحِيح عَن الزُّهْرِيّ وَقد أخرجه البُخَارِيّ من حَدِيث معمر وَعقيل عَنه" [1]

قلت: فوجه الانتقاد: صيغة الأداء بين الأوزاعي والزهري؛ فقد اختلف على الأوزاعي فيها:

قال أبو المغيرة: (حدثنا).

وقال الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد: (عن).

وقال بشر بن بكر وعقبة بن علقمة البيروتي- على ما وقف عليه ابن حجر ورواه -: (بلغني).

ولا إشكال بين (حدثنا) و (عن) **هنا**، ولكن الإشكال في صيغة (بلغني) ؛ فإن الإسماعيلي ألْمَح إلى أن أبا المغيرة توسع في هذه الصيغة، بينما من شاركه في الطبقة قال: (بلغني)، وعليه؛ فالانتقاد موجه إلى عدم سماع (الأوزاعي) هذا الحديث من (الزهري) ؛ ولذلك قال ابن حجر: **وَلَكِن الحَدِيث فِي الأَصْل صَحِيح عَن الزُّهْرِيّ.**

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها

أيّد الحافظ ابن حجر انتقاد الإسماعيلي في هدي الساري! ولم أقف للحافظ-مع البحث في كثير من مؤلفاته- على موقف آخَر له، وعليه؛ فيكون موقف الحافظ الذي نص عليه في المقدمة هو المعتمد، وهو الذي قال فيه: "وَهَذَا من الْمَوَاضِع الدقيقة، وَلَكِن الحَدِيث فِي الأَصْل صَحِيح عَن الزُّهْرِيّ وَقد أخرجه البُخَارِيّ من حَدِيث معمر وَعقيل عَنهُ "

فالحافظ أيّد الانتقاد بل جعله من المواضع الدقيقة إلا أنه استدرك الأمر بأن الحديث في أصله صحيح عن الزهري! وأن البخاري أخرجه من طرق أخرى عن الزهري سليمة نظيفة

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه

لا شك أن هذا الانتقاد قوي ووجيه ومن المواضع الدقيقة، وهذا يُظْهِر مدى دقة العلماء الذين انتقدوا البخاري ولم يجاملوه حتى في مثل هذا الأمر اليسير، وهذا يورث للقارئ والناظر في صحيح البخاري الثقةَ بعلم الحديث وأصوله وقواعده، وأيضا يورث **مزيدا** من الثقة بالإجماع الذي نقله العلماء بأن جميع ما في الصحيحين صحيح سوى أحرف يسيرة، وهذا الموضع منها.

وأما مناقشة هذا الانتقاد القوي الدقيق؛ ففي النقاط التالية:

1. البخاري يهتم جدا في مسألة السماع، وشرطه في ذلك معروف مشهور؛ فيبعد فوات هذا عليه هنا مع حرصه الشديد في شرطه.
2. (أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج) من شيوخ البخاري القدماء الكبار، وقد أخرج له البخاري ثلاثةَ أحاديث: اثنين منها عنه مباشرة، والأخير-وهو الحديث المنتقد- عن إسحاق عن أبي المغيرة، وكلها عن الأوزاعي، وكلها يصرح الأوزاعي فيها بالتحديث، وعلى التفصيل فهي:

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج1/ 379)

1. قال البخاري: حدثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج : حدثنا الأوزاعي : **حدثني** عطاء بن أبي رباح.1
2. قال البخاري: حدثنا أبو المغيرة : حدثنا الأوزاعي قال : **حدثني** يحيى.2
3. قال البخاري: حدثني إسحاق: أخبرنا أبو المغيرة: حدثنا الأوزاعي: **حدثنا** الزهري.3

فالبخاري أخرج لشيخه أبي المغيرة، وانتقى له ما صرح به بصيغة التحديث -وهو من أدرى الناس بشيوخه- ويعلم ما توسع به وما لم يتوسع به من صيغة التحديث.

وأما مسألة: أن أبا المغيرة يتوسع في صيغة الأداء والتحديث، إنما أشار لها الإسماعيلي في انتقاده لما قال: "وَأَبُو الْمُغيرَة وَبشر بن بكر صدوقان إِلَّا أَن بشرا كَانَ يعرض عَن مثل هَذَا"4

وإلا فإني لم أقف لأحد من أهل العلم -ممن ترجموا لأبي المغيرة- على كلام أنه يتوسع في مثل هذا.

4. الناظر في (التاريخ الكبير) للبخاري يرى أن البخاري يحتفي بأقوال أبي المغيرة وخاصة في الشاميين؛ فقد نقل عنه في غير موطن أقواله في الرواة الشامين، ومن ينظر في ترجمة (أبي المغيرة) في التاريخ الكبير يرى أن البخاري قال -بعد أن ذكر اسمه ونسبته-: "سَمِعَ الأَوزاعِيّ، وصَفوان بْن عَمرو"5.

فهذا يدل على معرفة البخاري بشيخه، وما يتوسع به وما لا يتوسع به، وأنه ينتقي من ذلك -إن كان موجودا- ، وأيضا تنصيصه على سماعه من الأوزاعي يشعر بنوع اختصاص بين أبي المغيرة والأوزاعي **عند البخاري**، وأيضا فالستة أخرجوا **لأبي المغيرة عن الأوزاعي**، وهذا يشعر بنوع اختصاص. وهذا يَقودُ إلى النقطة الرابعة التالية.

5. الاختلاف على الأوزاعي بصيغة الأداء كان من عدد من التلاميذ وهم في الأوزاعي على طبقات، وبعد تخريج الحديث والبحث فيه6 وجدت الأمر كالتالي:

قال أبو المغيرة ومسكين بن بكير7 : (حدثنا)

وقال الوليد بن مسلم وعمر بن عبد الواحد: (عن)

وقال بشر بن بكر وعقبة بن علقمة البيروتي: (بلغني).

أما صيغة (بلغني) – وهي موطن الإشكال الحقيقي-؛ فقد رواها:

---

1 البخاري: صحيح البخاري، جزاء الصيد ونحوه /باب تزويج المحرم (15/3)، رقم الحديث: 1837

2 المصدر السابق: بدء الخلق/ باب صفة إبليس وجنوده (125/4) رقم الحديث: 3292

3 سبق تخريجه

4 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج1/ 379)

5 البخاري، التاريخ الكبير (ج120/6)

6 خرجت الحديث ونظرت في الروايات عن الأوزاعي خارج البحث كي لا أثقل على القارئ هنا

7 النسائي، السنن الكبرى (ج 364/9) و (ج279/10)

1. (بشر بن بكر)، وهو: راوية الأوزاعي1 ولكنه ينفرد عنه بأشياء2. و الناظر في ترجمته في التاريخ الكبير يرى عموم عناية البخاري به إلا أن اهتمام البخاري بأبي المغيرة أظهر وأبين.
2. و (عقبة بن علقمة البيروتي) وهو: من أصحاب الأوزاعي3 إلا أنه روى عَن الأَوْزاعِيّ ما لم يوافقه عليه أحد من رواية ابنه مُحَمد بن عقبة وغيره عنه4

أما من رواها بصيغة (عن) فهما:

1. عمر بن عبد الواحد، وقد قال فيه مروان بْن محمد الطاطري: "**نظرنا فِي كتب أصحاب الأَوزاعِيّ فما رأينا أحدا أصح حديثا عن الأَوزاعِيّ من عُمَر بْن عبد الواحد**"5 ، وهو: "ثقة"6.

فهذا الراوي من أصح أصحاب الأوزاعي حديثا عنه، وهذا مهم غاية في مثل هذا الاختلاف على الأوزاعي في صيغة الأداء هذه؛ فنقدم صيغة أداء (عمر بن عبد الواحد) على من سبقه، كيف وهو قد توبع أيضا من (الوليد بن مسلم).

2. الوليد بن مسلم: وهو معروف مشهور إلا أني وقفت في ترجمته على كلمتين مفيدتين -غاية- في تحرير هذا الاختلاف؛ فهو: عالم بحديث الأَوزاعِيّ7 ، والكلمة الأهمّ من هذه والتي تتعلق بصيغة الأداء هي:

"قَال دحيم: حَدَّثَنَا الْوَلِيد، قال: **كَانَ الأَوزاعِيّ إذا حَدَّثَنَا يَقُول: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قال: حَدَّثَنَا فلان، قال: حَدَّثَنَا فلان حَتَّى ينتهي. قال الْوَلِيد: فربما حدثت كما حَدَّثَنِي، وربما قلت عَنْ عَنْ عَنْ وتحققنا من الأخبار**."8 فهذا واضح -غاية- أن الأوزاعيَّ كان يُؤدّي كماسمع -تارة- ويبدّل الصيغةَ إلى (عن) تارة أخرى ! ولا ضير بين الصيغتين **-في هذا المثال-** ، وإنما الخوف من (بلغني)، فإذا اشترك (عمر بن عبد الواحد) و (الوليد بن مسلم) بصيغة واحدة، وهما أعلى طبقة واختصاصا في (الأوزاعي) ممن خالفهم رُجّحَت روايتهم، كيف وقد جاءت رواية (أبي المغيرة) بالتحديث، وتابعه عليها (مسكين بن بكير)؟!

أما من رواها بصيغة (عن) فهما:

3. أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج: ومضى الكلام فيه، ومنزلته من الأوزاعي، ونوع الاهتمام الذي ظهر من البخاري به، وقد وصفه الذهبي بأنه: "مسند حمص."9
4. مسكين بن بكير: والناظر إلى ترجمته ومنزلته يراه يصْلُح لأن يكون متابِعا هنا .

---

1 كما قال ذلك الحافظ أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي-شيخ شيخ ابن عبد البر- وانظر إكمال تهذيب الكمال (ج 391/2)
2 قال ذلك مسلمة الأندلسي, وانظر إكمال تهذيب الكمال (ج 390/2)
3 كما قاله علي بن مسهر وانظر تهذيب الكمال (ج212/20)
4 ابن عدي، الكامل في الضعفاء (ج491/6)
5 المزي، تهذيب الكمال (21ج/450)
6 ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 415)
7 المزي، تهذيب الكمال (ج 91/31)
8 المزي، تهذيب الكمال (ج 96/31)
9 الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج223/10)

وبناءً على ما سبق؛ فقد تبين أن **الأكثر والأخص** بالأوزاعي قد رووا هذه الصيغة بالسماع المحتمل (عن) أو الصريح (حدثنا)، ولا تنافي بينهما هنا، وأما صيغة (بلغني)؛ فقد رواها من هو أقل عددا؛ فيُرَجَّح الأكثر.

5. الناظر في صنيع البخاري وتكراره لهذا الحديث يعلم مدى دقته وبراعته في الانتقاء، ومراعاة المدار وطبقة الرواة عنه؛ فقد أخرج الحديث من طريق: معمر (عن) الزهري1، وعقيل (عن) الزهري2 وهما من الطبقة الأولى في الزهري، ثم أتى بطريق الأوزاعي التي فيها (حدثنا) الزهري، والأوزاعي في الزهري أقل طبقة من (معمر وعقيل)؛ فدلَّ صنيع البخاري هذا على أن الأوزاعي وافق من هو أعلى منه، وأيضا نوّه البخاري بأن الطريق المحفوظة عن الأوزاعي هي ما كانت بصيغة (التحديث) لا التي فيها (البلاغ)؛ فالبخاري بهذا أثبت أمرين:

- موافقة الأوزاعي لمعمر وعقيل.
- أثبت أن الطريق المحفوظة عن الأوزاعي هي ما وافق فيه الثقات.

6- من اللطائف: وجدت الترمذي -رحمه الله- أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد في "جامعه"، وحكم عليه بأنه: **حسن صحيح** قال الترمذي: "حدثنا إسحاق بن منصور قال: حدثنا أبو المغيرة قال: حدثنا الأوزاعي قال: **حدثنا** الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من حلف منكم، فقال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال: تعال أقامرك، فليتصدق " **هذا حديث حسن صحيح**، وأبو المغيرة هو الخولاني الحمصي واسمه عبد القدوس بن الحجاج."3

المبحث الرابع: التفريقُ بين المتلاعنين

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد:

قال الإمام البخاري: "حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال الزهري: عن سهل بن سعد، قال: «شهدت المتلاعنين، وأنا ابن خمس عشرة سنة، وفرق بينهما»4

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله:

نقل الحافظ ابن حجر انتقادَ الدارقطني لهذا الحديث، فقال الحافظ: "قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: وَأخرج البُخَارِيّ حَدِيث ابن عُيَيْنَة عَن الزُّهْرِيّ عَن سهل بن سعد: وَفرق بَين المتلاعنين.

وَهَذَا مِمَّا وهم فِيهِ ابن عُيَيْنَة؛ لِأَن أَصْحَاب الزُّهْرِيّ قَالُوا: فَطلقهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ النَّبِيُّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم- وَكَانَ فِرَاقه إِيَّاهَا سُنة. لم يقل أحد مِنْهُم إِن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فرق بَينهم."5

---

1 سبق تخريج هذه الطرق

2 سبق تخريج هذه الطرق

3 الترمذي: سنن الترمذي،النذور والأيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/ باب (116/4)، رقم الحديث: 1545

4 البخاري: صحيح البخاري، الأحكام/ من قضى ولاعن في المسجد (68/9)، رقم الحديث: 7165 و أخرجه أيضا في: الحدود/من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة (174/8)، رقم الحديث: 6854

5 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (381/1). وهو في التتبع (ص 324)

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها

في الحقيقة كان جواب الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد غريبا بعض الشيء! فقد قال الحافظ: "لم أره عِنْد البُخَارِيّ بِتَمَامِهِ، وَإِنَّمَا ذكر بِهَذَا الْإِسْنَاد طرفا مِنْهُ، وَكَأَنَّهُ اخْتَصَرَهُ لهَذِهِ الْعلَّة فَبَطل الِاعْتِرَاض عَلَيْهِ."1

قلت: كأنَّ الحافظَ ابن حجر اعتمد على اختصار البخاري للحديث ولهذه اللفظة؛ فاعتبر أنها معلولة عند البخاري ولذلك اختصر هذه اللفظة، ولكن هذا ليس دقيقا! نعم، أورده البخاري مختصرا -من طريق ابن عيينة-، ولم يذكر القصة بطولها إلا أنه ذكر لفظة (التفريق) في الطريقين عن ابن عيينة، وهي اللفظة التي انتقدها الدارقطني على البخاري، ولكن قد يقال: لعل النسخة التي اعتمد عليها الحافظ ابن حجر من صحيح البخاري لا يوجد فيها لفظة (التفريق) هذه.

والجواب: الذي ترجح عندي من خلال البحث أن لفظة (التفريق) كانت مثبتة وموجودة في نسخة صحيح البخاري التي كانت بين يدي ابن حجر – رحمه الله –وذلك للأمور التالية:

1- اعتمد الحافظ على رواية أبي ذر الهروي، وبالرجوع إلى اليونينية2 وجدت اللفظة مثبتة وموجودة.

2- ذكر الحافظ -في فتح الباري-هذه اللفظة أثناء شرحه للحديث من طريق ابن عيينة، قال الحافظ -في شرح الحديث-: " شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة **فرق بينهما** وقد أخرجه في كتاب اللعان"3

3- ذكرها القسطلاني في شرحه في الموطنين اللذين أخرج فيهما البخاري هذا الحديث.

وبناء على ما سبق: فاللفظة ثابتة في البخاري، ويتوجه لها انتقاد الدارقطني، ولم يكن جواب ابن حجر عليها دقيقا!

المطلب الرابع: موقف العلماء من الانتقاد

اختلف العلماء والنقاد في الحكم على هذه اللفظة، وكانوا على قسمين:

القسم الأول: العلماء الذين أعلّوا هذه اللفظة.

القسم الثاني: العلماء الذين صححوا هذه اللفظة.

وهذا هو التفصيل:

أما القسم الأول: العلماء الذين أعلوا هذه اللفظة، فهم:

الإمام الشافعي، وابن معين، وأبو داود، والدارقطني، وابن عبد البر، ومقبل بن هادي الوادعي

قال الإمام الشافعي – بعد سياقه لحديث ابن عيينة-: "ولَم يُتْقِنه إتْقَانَ هؤلَاءِ."4

---

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (381/1)

2 كما في طبعة طوق النجاة

3 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 155/13)

4 الشافعي، الأم (ج135/5)

قلت: ومما يجدر التنبيه عليه هنا: أن البيهقي نقل كلمة الشافعي هذه في معرفة السنن والآثار 1 ، وأما في السنن الكبرى؛ فإنه ذكرها معتمدا لها دون نسبتها للإمام الشافعي؛ فكأنه أقرَّ الإمام الشافعي عليها، وأيضا ذكر البيهقي أن هناك متابعة لابن عيينة من الزبيدي؛ فقد تابع الزبيدي ابنَ عيينة على هذه اللفظة وقد صحح إسنادها البيهقي2

وقد سئل يحيى ابن معين عن حديث ابن عيينة هذا، فقال ابن معين: "أخطأ، ليس النَّبِيّ فرق بينهما."3

وقال أبو داود: "لم يتابع ابن عيينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين."4

وأما الدارقطني: فقد سبق ذكر انتقاده

وأما ابن عبد البر، فقال:" وأظن ابن عيينة اختلط عليه لفظ حديثه عن ابن شهاب عن سهل بن سعد بلفظ حديثه عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر."5

وقال: "وأنكروه على ابن عيينة في حديث ابن شهاب عن سهل."6

وأما مقبل الوادعي ، فقال- بعد أن ساق كلام الحافظ في المقدمة-: قلت[الوادعي]: "قد أخرج [البخاري] الموضع المنتقد...فالظاهر صحة الاعتراض.

هذا بالنظر إلى رواية الزهري عن سهل، وإلا فقد جاء في حديث ابن عمر أن رجلا قذف امرأته فأحلفهما النبي-صلى الله عليه وسلم- ثم فرق بينهما."7

قلت: هذا ما وقفت عليه من كلام لأهل العلم والمحدثين في إعلال هذه اللفظة.

وأما القسم الثاني من العلماء : الذين صححوا هذه اللفظة، فهم:

الإمام البخاري، والألباني.

أما الإمام البخاري: فقد أخرج هذه اللفظة في صحيحه.

وأما الألباني: فقد اتبّع بتصحيحه لهذه اللفظة تصحيح البخاري وصنيعه، وقد ذكر الشيخ الألباني عددا من المتابعات لهذه اللفظة وقال -بعدها-: "وبالجملة؛ فاجتماع هذه الطرق على هذه الزيادة؛ مما يدفع احتمال خطئهم فيها، **ولعله لذلك لم يَعْبَأ البخاري بإعلال ابن معين لرواية ابن عيينة هذه؛ فأخرجها في "صحيحه"**."8

المطلب الخامس: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه

1 البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج151/11)

2 المصدر السابق (ج 165/11). قال البيهقي - عن متابعة الزبيدي- : هذ إسناد صحيح

3 ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة (3ج/ 288)

4 أبو داود، سنن أبي داود، الطلاق/ اللعان (275/2) رقم الحديث: 2251

5 ابن عبد البر، التمهيد (ج 17/15)

6 المصدر السابق (ج15/15)

7 الوادعي، التبع (ص 325)

8 الألباني، صحيح أبي داود -الأم- (ج21/7)

بعد معرفة الحديث المُنتَقد عند الإمام البخاري، ووجه الانتقاد وتحليله، وموقف العلماء منه يمكن للباحث -بعد ذلك- أن يناقش وجه الانتقاد من عدة وجوه:

1. أخرج البخاري هذا الحديث من طريق: (الزهري عن سهل) بعدة صور -مراعيا طبقات الرواة عن الزهري- ، وأخرجه كذلك(**مطولا ومختصرا**)1، وقد كرره في صحيحه عشر مرات، وفي مواطن متعددة، فهو على دراية به واطلاع عليه وعلى ماجاء حوله من انتقاد.

وهذا هو تفصيلها، فقد أخرجه من طريق:

ابن جريج عن الزهري.2

والأوزاعي عن الزهري.3

وفليح عن الزهري.4

ومالك عن الزهري.5

وابن عيينة عن الزهري.6

وابن أبي ذئب عن الزهري.7

2. أخرج البخاري حديث (ابن عيينة عن الزهري) في موطنين **مختصرا**، وذكر فيه لفظة (التفريق) المنتقدة، وهنا أمر في غاية الإبداع من الإمام البخاري، بل لعله **أصل الخلاف** الواقع في هذه اللفظة، وهو: **منزلة (ابن عيينة) في الزهري**؛ فعلي بن المديني يرى أن ابن عيينة هو المقدَّم في الزهري، بينما ابن معين يرى ابن عيينة أقلَّ من ذلك، وأنه يتقدمه مالك وغيره.

والإمام البخاري لم يهمل اختيار شيخه ابن المديني في هذا؛ فأخرج حديث ابن عيينة من طريق شيخه علي بن المديني، وكذلك أخرجه من طريق مالك عن الزهري.

فلو تأملنا في إسناد البخاري لهذا الحديث-المنتَقد- لرأيناه سلسلة من الانتقاء:

(علي بن المديني عن ابن عيينة عن الزهري)

---

1 وهذا له دور كبير سيأتي بيانه بإذن الله تعالى

2 البخاري: صحيح البخاري، الصلاة/القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء (92/1)، رقم الحديث: 423 و الطلاق/التلاعن في المسجد (54/7) رقم الحديث: 5309 والأحكام/ من قضى ولاعن في المسجد (68/9) رقم الحديث: 7166

3 المصدر السابق، التفسير/ قوله عز وجل: {والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين}، (99/6)، رقم الحديث: 4745

4 المصدر نفسه: التفسير/{والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين}،(100/6)، رقم الحديث: 4746

5 المصدر نفسه: الطلاق/من أجاز الطلاق ثلاثا، (42/7)، رقم الحديث: 5259 و اللعان/اللعان، ومن طلق بعد اللعان (53/7) رقم الحديث: 5308

6 سبق تخريجهما في عنوان(النص المنتقد)

7 المصدر نفسه: الاعتصام بالكتاب والسنة/الصلاة في البيعة، (98/9)، رقم الحديث: 7304

فعلي بن المديني: من أعلم الناس بحديث ابن عيينة.

وابن عيينة: من أوثق الناس في الزهري-كما في اختيار ابن المديني-.

فانتقى البخاري هذا الطريق، ولم يُهْمِله بل أخرج به الحديث مرتين في صحيحه.

3. بناء على ما سبق فالإمام البخاري يرى هذه اللفظة (فرَّق بينهما) لا يوجد فيها مخالفة متحققة عند المحاققة بل يراها متوافقة مع ما رواه أصحاب الزهري، وقرائن ذلك:

1. متابعة الزبيدي لابن عيينة1، فابن عيينة لم يتفرد بهذه اللفظة بل تابعه عليها الزبيدي- وهو من أوثق الناس في الزهري-

2. أخرج البخاري الحديث بالصور التي كان **يرويه فيه (سهل بن سعد -رضي الله عنه-):** فكان سهل بن سعد يرويه **(مطولا)،** ويذكر فيه التفاصيل التي وقعت فيها القصة، وكيف وقع اللعان، وأن الصحابي طلق قبل أن يأمره النبي- صلى الله عليه وسلم-، إلا أنه أقرَّه على هذا الفعل حتى صار ذلك سنة المتلاعنين، **وكان (سهل بن سعد) يرويه (مختصرا)** وعند ذلك يروي **ثمرة القصة** -أيضا- والتي فيها: أن ثمرة اللعان هي الفرقة بين المتلاعنين.

فحفظ (الزهري) عن سهل بن سعد هذه الوجوه**(مطولا ومختتصرا)**، وهكذا حفظه عنه طلابه، ومنهم: ابن عيينة، فحفظ عنه الرواية **(المختصرة)** التي كان يختصرها **سهل نفسه** فكان يقول فيها -رضي الله عنه- : "**شهدتُ** المتلاعنين **وأنا** ابن خمسة عشر سنة **وفرق** بينهما"، وحفظ عنه الرواية **(المطولة)** التي فيها التفاصيل -السابقة- والتي لا تخالف الرواية **(المختصرة)** في أن ثمرة اللعان هو التفريق.

3. ثبوت التفريق في حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-، وهو لا خلاف فيه، وأنه في نفس القصة، وقد ذكر ابن عمر: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فرق بين المتلاعنين.

والعجيب والدقيق من صنيع الإمام البخاري: أنه أخرج حديث ابن عمر من طريق شيخه (علي بن المديني) عن (ابن عيينة) عن ابن عمر.

فكأن البخاري يقول: إن شيخه (ابن المديني) قد حفظ وأتقن حفظه عن (ابن عيينة) وكذلك (ابن عيينة) قد حفظ وأتقن ما سمعه من (الزهري)، ولم يدخل عليه حديث في حديث بل إنه ميّزَ وحفظ من (الزهري) مارواه عن (سهل بن سعد) -مطولا ومختصرا-، و عن (ابن عمر).

فلو تمّ التسليم بأن (ابن عيينة) كان قد وهم فيه فأين (ابن المديني) عن هذا الوهم ؟! وهو إمام الدنيا في العلل وأعلم الناس بحديث ابن عيينة ، ثم أين (البخاري) عن تمييز ذلك -مع تكراره له في موطنين-؟! فالقول بدخول حديث في حديث في غاية البُعد بل الأمر عكسه وهو: تمام الضبط والإتقان للحديثين، وهذا فيه قمة الإبداع في (فقه الإعلال) من الإمام البخاري-رحمه الله- .

4. ثم إني وقفت على أمر فيه إشارة قوية لما سبق -في أن البخاري لم ير أن هذه اللفظة مخالفة ولذلك صححها وأخرجها في صحيحه وكرر إخراجها في موطنين اثنين-، والأمر الذي وقفت عليه هو:

1 سنن الدارقطني (4/ 415) و السنن الكبرى للبيهقي (7/ 656)

حَذْفُ البخاري أو تنكّبُه للفظة مخالفة-صراحة- للصحيح الثابت عن (الزهري) وأصحاب الزهري **في أن الصحابي طلق قبل أن يأمره النبي** -صلى الله عليه وسلم- ، فأثناء البحث وجدت البخاري قد أخرج هذا الحديث من هذه الطريق:

إسحاق عن محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي عن الزهري عن سهل بن سعد -بلفظ-:

...ثم قال: يا رسول الله، إن حبستها فقد ظلمتها فطلّقها 1

لكن هناك من أصحاب (محمد بن يوسف الفريابي) يروونه عن الأوزاعي عن الزهري عن سهل بن سعد بلفظ:... ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْ حَبَسْتُهَا، فَقَدْ ظَلَمْتُهَا، قَالَ: «**طَلِّقْهَا**» ، فَطَلَّقَهَا2

فهذه اللفظة مخالفة صراحة لما رواه أصحاب الزهري؛ فلذلك أو من أسباب ذلك تنكّب البخاري هذه اللفظة، واختار الطريق واللفظ الذي يوافق لفظ أصحاب الزهري، ولو رأى البخاري أن لفظ ابن عيينة مخالفا لتنكبه أو أشار إلى ذلك.

وأخيرا: فالذي أفهمه عن الإمام البخاري-بعد كل ما سبق- أنه صحح هذه اللفظة، ورآها لم تخالف رواية أصحاب الزهري ؛ فلذلك أخرجها في صحيحه وكرر إخراجها مرتين.

فهذا فهمي لصنيع الإمام الكبير البخاري فإن أصبت فبفضل الله وحده لا شريك له، وإن أخطأت فاستغفر الله. وأسأل الله الهدى والسداد والرشاد والحمد لله رب العالمين.

المبحث الخامس: التحويل في رواية "شعيب عن الزهري"

المطلب الأول: نص الحديث المُنتَقد:

قال الإمام البخاري: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، وقال الليث، حدثني عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أبا هريرة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوِصَال»، قالوا: فإنك تواصل، قال: «أيكم مثلي، إني أبيت يطعمني ربي ويسقين»، فلما أبوا أن ينتهوا، واصل بهم يوما، ثم يوما، ثم رأوا الهلال فقال: «لو تأخر لزدتكم كالمنكل لهم»3

المطلب الثاني: وجه الانتقاد وتحليله:

نقل الحافظ ابنُ حجر انتقادَ أبي مسعود الدمشقي على هذا الحديث، فقال الحافظ:

" قال أبو مسعود: هكذا في صحيح البخاري! لم يذكر كيف يروي شعيب هذا الحديث عن الزهري، وإردافه له بحديث الليث يوهم أنهما سواء، وليس كذلك بل شعيب يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقد أخرجه البخاري في الصيام على الصواب.

1 سبق تخريجها

2 مستخرج أبي عوانة (3ج/ 200). رواه هكذا: أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ الْغَزِّيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ عن محمد بن يوسف الفريابي به

3 البخاري: صحيح البخاري، التمني/ ما يجوز من اللو،(9/ 85)، رقم الحديث: 7242

قال أبو علي الغساني: هذا تنبيه حسن جدا، ويمكن أن يكون البخاري اكتفى بما ذكره في الصيام لكن هذا النظم فيه التباس"1

المطلب الثالث: إجابة الحافظ ابن حجر على هذا الانتقاد وتحليلها

أيّد الحافظ ابن حجر انتقاد أبي مسعود الدمشقي، فقال الحافظ-بعد ذكره لانتقاد أبي مسعود وتأييد أبي علي له-: " قلت[ابن حجر]: صدق أبو علي. والذي عندي أن الإسناد الأول سقطت منه كلمة واحدة، وهي قوله: (عن أبي سلمة)، ثم حوله برواية الليث، وبهذا يرتفع اللبس. والله أعلم."2

ولكن الحافظ حاول أن يجد مخْرجا لذلك -كما في تغليق التعليق- ، فقال: :وقد ساق البخاري حديث أبي اليمان في الصيام عن شعيب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة؛ فيحتمل أن يكون عنده على الوجهين وهو محفوظ عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا."3

قلت: ولكنه ذكر بعد ذلك كلمة تشعر بأنه يستدرك على هذا الاحتمال-وهذا من تجرّده العلمي- ،

فقال -بعد أن ذكر الاحتمال السابق-: " وذكر الدارقطني أن شعيبا ممن رواه عن الزهري عن أبي سلمة وحده. فالله أعلم."4

فكأنه بنقل كلام الدارقطني هذا يستدرك على الاحتمال السابق وبأن المحفوظ عن شعيب إنما هو: روايته للحديث عن الزهري عن أبي سلمة لا عن سعيد .

قلت: أما توجيه الحافظ – رحمه الله-: بأنه مروي عن شعيب بالوجهين فهو بعيد، وسيأتي بيان ذلك بإذن الله تعالى

المطلب الرابع: مناقشة وجه الانتقاد والإجابة عليه

في الحقيقة هذا الانتقاد-من حيث هو- قوي، وكنت قد مررت بلحظات سلّمتُ له فيها، ولكن مع التأمل في صنيع الإمام البخاري، وكيفية إخراجه له، تبين لي أن الأمر ليس كذلك، وأن البخاري كان قد أوضح الأمر فيما مضى من صحيحه في مواطن متعددة. وليتضح الأمر أكثر فسأناقش الانتقاد من وجهين:

1. أخرج البخاري هذا الحديث في مواطن متعددة عن (الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة)، فأخرجه هكذا:

" أبو اليمان، أخبرنا **شعيب، عن الزهري، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة.**"5

قلت: ويلاحظ هنا أنه بدأ بإخراج الحديث بهذه الطريق، ثم إنه أخرج بعده الحديث هكذا:

" يحيى بن بكير، حدثنا **الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، حدثنا أبو سلمة، أن أبا هريرة رضي الله عنه.**"6

ثم إن البخاري قال كلمة عَقِب هذا الحديث، (وهي التي تنهي الإشكال ووجه الانتقاد)، فقد قال البخاري -عقب الحديث السابق-:

1 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج 382/1)
2 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (ج382/1)
3 ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق (ج 317/5)
4 المصدر السابق (ج317/5)
5 البخاري، صحيح البخاري، الصوم/ التنكيل لمن أكثر الوصال، (3/ 37) رقم الحديث: 1965
6 المصدر السابق، الحدود/ كم التعزير والأدب،(8/ 174)، رقم الحديث: 6851

" **تابعه[عقيل] شعيب، ويحيى بن سعيد، ويونس، عن الزهري، وقال عبد الرحمن بن خالد**، عن ابن شهاب، عن **سعيد**، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم."

فهذه الكلمة واضحة -جدا- في بيان مراد البخاري، وأقف مع هذه الكلمة في أمرين:

1. أوضَحَ البخاري -بهذه الكلمة-كيفية رواية (شعيب) و(أقرانه) لهذا الحديث، وأنه رواها بوجه واحد-بخلاف الاحتمال الذي ذكره ابن حجر-.
2. الانتقاد الذي ورد على الحديث، يَرِدُ على هذه الكلمة -أيضا-، فهل يقال في هذه الكلمة: إنها موهمة وأنه ينبغي ذكر (أبي سلمة) فيها بعد الزهري؟!

ولذلك، فالبخاري أخرج الحديث -المنتَقد- بعد الكلمة والأحاديث السابقة ، فقال:

" حدثنا أبو اليمان، أخبرنا **شعيب، عن الزهري، وقال الليث، حدثني عبد الرحمن بن خالد**، عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أبا هريرة."[1]

فإذا تأملنا صنيع البخاري السابق، وقرأناه بالطريقة السابقة فعندها سينتهي الإشكال وسيضعف وجه الانتقاد. وعليه؛ فالأمر-هكذا وبهذه الطريقة- صار واضحا، فكأن البخاري يقول لك: **أيها القارئ -في الصحيح-! قد بينتُ لك كيف رواه شعيب وأقرانه -فيما مضى- فانتبه! فقد خالفهم (عبد الرحمن بن خالد)**.

فسبحان الله! كم يضعف هذا الانتقاد بعد هذا البيان والإيضاح.

وأيضا فالبخاري لم يملَّ، ولم يتوقف في البيان، بل أخرجه بعد ذلك- هكذا-:

" حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا هشام، أخبرنا **معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة**."[2]

3. فغاية ما في الأمر أن البخاري قصّر في الإسناد؛ لذكره إياه وتفصيله فيه فيما مضى.
4. نظرت في أسلوب البخاري في التحويل في مثل هذا الإسناد، أعني: (أبو اليمان عن شعيب عن الزهري)، فوجدت البخاري كثيرا ما يحول من عند (الزهري) ، نعم! لم يكن الأمر بمثل الحديث المنتقد، فإني لم أجد له مثالا آخر في الصحيح يشبهه، ولكن أسلوب البخاري في استعمال التحويل بهذا الإسناد هكذا، ولعل هذا مما يقوي-ولو شيئا يسيرا- ما سبق ومضى.

والله أعلم وهو الموفق لا رب سواه والحمد لله رب العالمين

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج:

1 سبق تخريجه، فهو الحديث المنتقد

2 البخاري: صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع،(9/ 97)، رقم الحديث: 7299

1. انتقد عدد من علماء الحديث بعض أحاديث الصحيحين، وكان انتقادهم مبنيا على الصنعة الحديثية وقواعد علم الحديث وفنونه، ولم يكن انتقادهم من مجرد عدم قبول عقولهم أو أذواقهم لهذه الأحاديث! وكان غالب انتقادهم موجها للأسناد لا للمتن وصحته.
2. هذه الانتقادات تدلُّ على تجرد العلماء، وإنصافهم العلمي، وأنهم لم يُجامِلوا صاحبَي الصحيح، بل سبروهما وفحصوهما حرفا حرفا. فجزاهم الله خيرا.
3. دافع عدد من العلماء عن الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، وكان من أبرز من دافع عنهما، هو: الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد أفرد فصلا كاملا- وهو الفصل الثامن من هدي الساري- في الردّ عما انتقد على الصحيحين، وكان ردّه مبنيا على الصنعة الحديثية العظيمة، وقواعد علم الحديث وقرائنه، وفنونه ورسومه، وتأصيلات الأئمة النقاد وتطبيقاتهم.
4. من مظاهر تجرد الحافظ فيما دافع فيه عن الصحيحين: أنه أيَّد بعضَ الانتقادات التي وُجِّهت للصحيحين، أو كان جوابه عنها فيه ضعف، بل ذكر هو -رحمه الله- أن الإجابة عنها فيه تكلف وتعسف. وكان عدد هذه الأحاديث قليلا ويسيرا فقد كانت خمسة أحاديث.
5. كانت محاولة الإجابة عن هذه الأحاديث الخمس انطلاقا من:

1. قواعد علم الحديث وقرائنه وعلومه وفنونه ورسومه.
2. الصناعة المنهجية للإمام البخاري في صحيحه؛ فقد أسعفت صناعته المنهجية في صحيحه في الإجابة عن هذه الانتقادات؛ كمنهجه في تكرار الحديث، ومراده منه، والفوائد المترتبة على التكرار في بيان العلل وكشفها.
3. استعمال القواعد التي كان يستعملها الحافظ في دفاعه عن الأحاديث الأخرى - التي انتقدت على الصحيحين-، ومحاولة تنزيلها على هذه الأحاديث والاستفادة منها.
4. من أهمّ وسائل الدفاع عن الأحاديث المنتقدة على الصحيحين: مراعاة الصناعة المنهجية و الحديثية لصاحبَي الصحيح؛ فبمراعاتها والانتباه لها تنتهي إشكالات وانتقدات كثيرة، فمثلا:

1. القرائن: فقد أبدَع البخاري في تعامله مع القرائن، وتوظيفها، فمن القرائن التي استعملها في هذه الأحاديث:

1. المدار وطبقة الرواة عنه: فقد راعى البخاري مسألة المدار -خاصة إن كان مكثرا حافظا ثبتا- وطبقة الرواة عنه، ولم يهمل حديثهم لخلاف ظاهر غير متحقق عند المحاققة.
2. الاختصاص في الراوي: بأن يكون الراوي من أهل بيته، أو من أهل حيّه مع اشتهار القصة في الحيّ والبيت، أو يكون الراوي من أخصّ تلاميذه ومن الطبقة الأولى عن المدار، أو يكون مسندا كبيرا من بلديّ الراوي.
3. الأكثرية: فقد راعى البخاري هذه القرينة واستعملها وطبقها.

4. كيفية تعامل البخاري مع الأسانيد التي انتقدت عليه-وهذه في غاية الأهمية-:

فالنظر في كيفية تعامل البخاري مع هذه الأسانيد والأحاديث في صحيحه يزيل الإشكال ويجيب عن الانتقاد، مثلا: هل كرره أم لا؟ وكيف ساقه؟ وما هي الألفاظ وأدوات التحمل-بين الرواة- التي ساقه بها؟

5. أهمية منهجية (التكرار) في صحيح البخاري- أفردتُّها لأهميتها مع أنها داخلة ضمن منهجية البخاري السابقة-:

فبمراعاة هذه المنهجية تنتهي إشكالات كثيرة في العل، فليس المقصود في التكرار: أنه يُبدِل الشيخ بآخر، أو أن الفائدة فقهية فقط، بل هذه المنهجية لها تعلق كبير بالعلل وكشفها وبيانها.

فينبغي النظر في (كيفية) تكرار البخاري للحديث وليس أنه كرره فقط.

وقد تمَّ الجواب عن غالب الأحاديث -الواردة في البحث- بإبداع البخاري في منهجية (التكرار) في تخريجها.

6. من مدار الخلاف بين العلماء المنتقدين للصحيحين وبين صاحبي الصحيح ومن دافع عنهم في: أي القواعد أو القرائن أولى في التقدم في إنزالها على هذا الحديث فترى الفريقين يحتجون بقواعد وقرائن إلا أن لكل منهم نظرا في أيّ هذه القواعد أو القرائن أولى.
7. من أسباب انتقاد بعض العلماء لبعض أحاديث الصحيحين: اختلافهم في منزلة الراوي وطبقته عن المدار؛ فمن رآه في مقدمة الأصحاب قبِل منه ، ومن رآه متأخرا لم يقبل.
8. يستعمل البخاري -رحمه الله- أسلوب الحذف للفظة التي تحققت فيها المخالفة والعلة، ولا يوردها في صحيحه.
9. شفوف نظر البخاري وتقدمه وإمامته في فنِّ الحديث وعلله ورجاله وطرقه وأسانيده.
10. وهّم عدد من العلماء – جمهورهم- البخاريَّ في تمييزه (لعطاء) وقالوا: هو عطاء الخراساني، وأن البخاري وَهِم فظنه ابن أبي رباح!. وتوصل الباحث أن البخاري لم يهِم في ذلك بل عرَفه وأخرج له على أنه عطاء ابن أبي رباح واستدلّ الباحث على ذلك بعدة أدلة وقرائن.
11. أعلَّ الدارقطني -وأيده الحافظ- حديثَ ابن كعب بالاختلاف الكثير والاضطراب، ولكن البخاري اعتبر هذا الاختلاف ليس اضطرابا لإمكان الجمع فيه. والبخاري لا يعل بمجرد الاختلاف.
12. انتقد الإسماعيلي – وأيده الحافظ- تصريح الأوزاعي بالتحديث عن الزهري، ولكن البخاري اعتمد هذا التصريح لعدة أدلة وقرائن.
13. انتقد الدارقطني وغيره لفظة (التفريق بين المتلاعنين) في حديث ابن عيينة وأنه تفرّد بها عن أصحاب الزهري، ولكن البخاري رأى أنها صحيحة وأن ابن عيينة ضبط الحديث وأن سهل بن سعد -رضي الله عنه- كان يحدث به مطولا ومختصرا وحفظه ابن عيينة عنه كذلك.
14. انتقد أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الغساني – وأيدهم الحافظ- على البخاري طريقة تحويله لحديث شعيب عن الزهري، ولكن البخاري كان قد أوضح الأمر -سابقا- في صحيحه فلا يتوجه الانتقاد إليه. المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد بن حنبل،(1995). *المسند*. تحقيق:أحمد شاكر. ط1. القاهرة: دار الحديث
2. الألباني، محمد ناصر الدين.(2002). *صحيح أبي داود-الأم*. ط1. الكويت: مؤسسة غراس
3. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي.(1422). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه= صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. *ط1. دار طوق النجاة*

4. البيهقي، أحمد بن الحسين. (1991). *معرفة السنن والآثار*. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)

5. التركماني، علاء الدين علي بن عثمان. *الجوهر النقي على سنن البيهقي*. دار الفكر

6. الترمذي، محمد بن عيسى. (1975). *الجامع الكبير=سنن الترمذي*. تحقيق: أحمد شاكر وآخرون. ط2. مصر: البابي الحلبي

7. ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن محمد. (2006). *العلل*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. مطابع الحميضي

8. ابن حجر، أحمد بن علي. (1379). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. بيروت: دار المعرفة

9. ابن حجر، أحمد بن علي.(1326). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

10. ابن حجر، أحمد بن علي.(1986). *تقريب التهذيب*. المحقق: محمد عوامة. ط1. سورياك دار الرشيد.

11. ابن حجر، أحمد بن علي.(1415). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

12. ابن حجر، أحمد بن علي. (1405). *تغليق التعليق على صحيح البخاري*. المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط1. المكتب الإسلامي , دار عمار – بيروت , عمان – الأردن.

13. خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة. *تاريخ ابن أبي خيثمة =التاريخ الكبير*.

14. الدارقطني، علي بن عمر. (1985). *الإلزامات والتتبع*. دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية .

15. الدارقطني، علي بن عمر.(1985). *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي وآخرون. ط1. الرياض: دار طيبة

16. أبو داود، سليمان بن الأشعث. *سنن أبي داود*. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

17. الذهبي، محمد بن أحمد. (1985) *سير أعلام النبلاء*. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. مؤسسة الرسالة.

18. الذهبي، محمد بن أحمد. (2003). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام.الدكتور بشار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب.

19. الذهبي، محمد بن أحمد.(2004). تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين. ط1. دار الفاروق.

20. ابن رجب،عبد الرحمن بن أحمد. (1996). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون. ط1. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة
21. السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1962). الأنساب. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
22. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار طيبة
23. الشافعي، محمد بن إدريس.(1990). الأم. بيروت: دار المعرفة .
24. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام.(1419). تفسير عبد الرزاق. دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
25. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله.(1387). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
26. عبد الغني,عبد الغني المقدسي.(2016).*الكمال في أسماء الرجال*.تحقيق: شادي النعمان. ط1. الكويت: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما.
27. ابن عدي،أبو أحمد بن عدي الجرجاني.(1997). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون.ط1. بيروت: الكتب العلمية .
28. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق.(1998). مستخرج أبي عوانة. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي.ط1. بيروت: دار المعرفة
29. الغساني،الحسين بن محمد الغساني الجياني.(2000). تقييد المهمل وتمييز المشكل. المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس. دار عالم الفوائد
30. القسطلاني،أحمد بن محمد.(1323). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.
31. المزّي،يوسف بن عبد الرحمن.(1980). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المحقق: د. بشار عواد معروف.ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة
32. مغلطاي،مغلطاي بن قليج.(2001). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم.ط1. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
33. النسائي،أحمد بن شعيب.(2001). السنن الكبرى. حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي.ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة

r

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ahmed bin Hanbal (1995). ALMOUSNAD (in Arabic). Investigation: Ahmed Shaker. I 1. Cairo: Dar Al-Hadith.Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din. (2002). Sahih Abi Dawood - the mother (in Arabic). i 1. Kuwait: Grass Foundation

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Al-Jaafi (1422). Sahih Al-Bukhari (in Arabic).Investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. i 1. The lifeline house

Al-Bayhaqi, Ahmed bin Al-Hussein. (1991). maerifat alsunan waliathar (in Arabic). Investigator: Abdel Muti Amin Kalaji. i 1. University of Islamic Studies (Karachi - Pakistan), Dar Qutaiba (Damascus - Beirut), Dar Al Wa'i (Aleppo - Damascus), Dar Al Wafa (Mansoura - Cairo)

Al-Turkmani, Aladdin Ali bin Othman . aljawhar alnaqiu ealaa sunan albayhaqi (in Arabic). house of thought

Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa. (1975). aljamie alkabir = sunan altirmidhi (in Arabic). Investigation: Ahmed Shaker and others. i 2. Egypt: Al-Babi Al-Halabi

Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman bin Muhammad. (2006). ***Aleilal*** (in Arabic). Investigation: A team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khaled bin Abdul Rahman Al-Jeraisy. i 1. Al-Humaidhi Press

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (1379***). Fath Al-Bari Explanation of Sahih Al-Bukhari*** (in Arabic). It was edited, corrected, and printed by: Moheb Al-Din Al-Khatib. Beirut: House of Knowledge

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (1326 . ***tahdhib altahdhib*** (in Arabic). i 1. India: Systematic Encyclopedia Press.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (1986). **taqrib altahdhib** (in Arabic) ; Investigator: Muhammad Awamah. i 1. Suryak Dar Al-Rashid.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali (1415). ***Alasaba fi tamyiz alsahaba*** (in Arabic) . Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawgod and Ali Mohamed Moawad. i 1. Beirut: Scientific Books House.

Ibn Hajar, Ahmed bin Ali. (1405). ***taghliq altaeliq ealaa sahih albukhari*** (in Arabic). Investigator: Saeed Abdul Rahman Musa Al-Qazqi. i 1. The Islamic Office, Dar Ammar - Beirut, Amman - Jordan.

Khaithama, Abu Bakr Ahmed bin Abi Khaithama. ***tarikh abn 'abi khaythamat = altaarikh alkabir*** (in Arabic).

Al-Daraqutni, Ali bin Omar. (1985). ***al'iiltizamat waltatabueu*** (in Arabic). Study and investigation: Sheikh Abu Abdul Rahman Muqbil bin Hadi Al-Wadaei. i 2. Beirut: Scientific Books House.

Al-Daraqutni, Ali bin Omar. (1985). ***aleilal lilrasayil fi al'ahadith alnabawia*** (in Arabic) . Edited and edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi and others. i 1. Riyadh: Dar Taiba

Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath. ***Sunan Abi Dawood*** (in Arabic). Investigator: Muhammad Mohieldin Abdul Hamid. Beirut: Modern Library.

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. (1985) ***sayr 'aelam alnubala'l*** (in Arabic). Investigator: A group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Arnaout. i 3. Message Foundation.

Al-Dhahabi, Mohammed bin Ahmed. (2003). ***tarikh al'iislam wawafyat almashahir walaelam*** (in Arabic). Dr. Bashar Awwad Maarouf. i 1. West House.

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed. (2004). ***tadhhib tahdhib alkamal fi 'asma' alrijaln*** (in Arabic). Investigation: Ghoneim Abbas Ghoneim - Majdi Al-Sayed Amin. i 1. Farouk House.

Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Ahmed. (1996). ***Fath Al-Bari sharh Sahih Al-Bukhari*** (in Arabic). Investigation: Mahmoud bin Shaban bin Abdul Maqsoud and others. i 1. Publisher: Al-Ghuraba Archaeological Library - Al-Madinah Al-Nabawi, Dar Al-Haramain Investigation Office – Cairo

Al-Samani, Abdul Karim bin Muhammad. (1962*). **al'ansab*** (in Arabic). Investigator: Abd al-Rahman bin Yahya al-Mualami al-Yamani and others. i 1. Hyderabad: Council of the Ottoman Encyclopedia.

Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. ***tadrib alraawy fi sharh taqrib alnawawi*** (in Arabic). Edited by: Abu Qutaiba Nazar Muhammad Al-Faryabi. good house

Al-Shafei, Muhammad bin Idris. (1990). ***al'um*** (in Arabic). Beirut: House of Knowledge.

Al-San'ani, Abdul Razzaq bin Hammam.(1419). ***tafsir eabd alrazaaqi*** (in Arabic). Study and investigation: Dr. Mahmoud Mohamed Abdo, 1st floor. Beirut: Scientific Books House.

Ibn Abd al-Bar, Youssef Ibn Abdullah.(1387). ***Tamhid limaa fi almuataa min almaeani wal'asanid*** (in Arabic).Investigation: Mustafa bin Ahmed Al-Alawi, Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri. Morocco: Ministry of All Awqaf and Islamic Affairs.

Abdul-Ghani, Abdul-Ghani Al-Maqdisi. (2016). ***alkamal fi 'asma' alrajal*** (in Arabic). Investigation: Shadi Al-Numan. i 1. Kuwait: The Public Authority for the Care of Printing and Publishing the Noble Qur'an and the Sunnah and their Sciences.

Ibn Uday, Abu Ahmad bin Uday al-Jurjani. (1997). ***alkamil fi dueafa' alrajal*** (in Arabic). Investigation: Adel Ahmed Abdel Mawgod and others. 1st Edition. Beirut: Scientific Books.

Abu Awana, Yaqoub bin Ishaq. (1998). ***mustakhraj 'abi eawana alrajal*** (in Arabic).Investigation: Ayman bin Aref Al-Dimashqi, 1st Edition. Beirut: House of Knowledge

Al-Ghassani, Al-Hussein bin Muhammad Al-Ghassani Al-Jayani. (2000). ***taqyid almahmal watamyiz almushkil*** (in Arabic). Investigator: Ali bin Muhammad Al-Omran, and Muhammad Aziz Shams. The house of the world of benefits

Al-Qastalani, Ahmed bin Muhammad.(1323). ***'iirshad alsaari lisharh sahih albukhari*** (in Arabic). Egypt: The Grand Princely Press.

Al-Mazi, Youssef bin Abdul Rahman. (1980*). **tahdhib alkamal fi 'asma' alrujal*** (in Arabic). Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st floor. Beirut: Al-Resala Foundation

Mughaltay, Mughaltai Ibn Qilij. (2001). ***Akmal tahdhib alkamal fi 'asma' alrajal*** (in Arabic). Investigator: Abu Abdul Rahman Adel bin Muhammad - Abu Muhammad Osama bin Ibrahim. 1st Edition. Al Farouk Modern Printing and Publishing

An-Nasa'i, Ahmed bin Shuaib. (2001). ***alsunan alkubraa*** (in Arabic). Investigated by: Hassan Abdel Moneim Shalabi Supervised by: Shuaib Al-Arnaout, presented to him by: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, 1st Edition. Beirut: Al-Resala Foundation